جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية
الجزء الثالث

تفاعل الأداء الجيوسياسي للأطراف المحلية مع المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية
الجزء الثالث

تفاعل الأداء الجيوسياسي للأطراف المحلية مع المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية 2020

إعداد:
وحدة التفكير والدراسات
جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الرقم	اتجاه الدول الإقليمي	المحتويات	الصفحة
1		المقدمة	5
1	المؤشرات الإقليمية	موجه التطبيع الإقليمي مع الكيان الصهيوني	7
2		الأمن الإستراتيجي الإقليمي	11
3		الأبعاد الحقوقية والإنسانية في محاربة الفساد في الإقليم	13
4		دبلوماسية الوساطة في الأقليم	18
1	التحليل الإقليمي	الحياد الإقليمي	22
2		الثبات الاستراتيجي	27
3		الركود السياسي	29
4		التفاعل بين المتغيرات الإقليمية	31
1	التوقعات المستقبلية للحراك الإقليمي	المنطقة العربية	43
3		المشهد الاقتصادي - التوقعات المستقبلية الإجمالية	52
4		المشهد الاقتصادي - التوقعات المستقبلية التفصيلية	56

مُقدِّمة

شهد عام 2020 سيلاً من المتغيرات الجيوسياسية؛ بسبب جائحة «كورونا»، وتراجع الاقتصاد العالمي، وكانت نتائجه السياسية مزيداً من التعقيد في المنطقة العربية؛ إذ استمرت حالة الوهن والضعف والاحتراب والإنهاك للأطراف المختلفة والإقليمية في المنطقة العربية، ومزيداً من التفكك وعدم اليقين في توفير مظلة جيوستراتيجية للمنطقة؛ مما تركها براحاً خصباً ونهباً للصراع الدولي والإقليمي، وشتاتاً منهوباً بين القوى الإقليمية الأكثر فاعلية في الحراك الجيوسياسي؛ لذا فإن موجة التطبيع الإقليمي مع الكيان الصهيوني تزداد وتيرتها في ظل تراجع الأمن الإستراتيجي للمنطقة العربية، كما تتزايد حالة الانتهاكات لحقوق الإنسان، وستستمر الدولة القُطرية ضعيفة أمام مواجهة الفساد.

وفي الأشهر الأخيرة من عام 2020، ازدادت وتيرة دبلوماسية الوساطة في الإقليم لمعالجة بعض الملفات الملتهبة في المنطقة، كما حدث في ليبيا واليمن وسورية من محاولات للاتجاه نحو الحل السياسي، بما فيها مشكلة «سد النهضة» بين مصر والسودان وإثيوبيا.

ولذا، فإن التحليل الإقليمي في مجريات المسار السياسي يتذبذب ما بين الحياد الدولي والإقليمي لبعض القوى الدولية كالاتحاد الأوربي، أو الثبات الإستراتيجي في الموقف من الحقوق الفلسطينية، أو الركود السياسي، أو التحرك نحو الحل السياسي كما نراه في سعي الولايات المتحدة وروسيا وقوى أخرى.

في هذا التقرير إشارات للتوقعات المستقبلية للمشهد السياسي في المنطقة العربية والسائرة نحو إنهاك جميع الأطراف المحلية، والقبول بالوساطات والحلول الوسط، ومزيد من التنازلات في القضايا القومية والجيوستراتيجية، مع تراجع للتنظيمات المتشددة.

ويبقى المشهد الاقتصادي مشهداً مؤلماً راسماً أبعاده في تمدد ظاهرة الفقر والديون الخارجية وتراجع معدل التنمية بسبب تأثير جائحة «كورونا» بشكل عام على الإنتاج، وانخفاض أسعار النفط وكلفة الاحتراب والتسليح.

لذا، فإن التقرير الجيوستراتيجي والإستراتيجي للمنطقة العربية والإقليم بأجزائه الثلاثة، الذي تصدره جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي، يستكمل إصداره السادس على التوالي؛ ليكون مصدراً وإهداءً للمهتمين والمفكرين والساسة، ولنشر الوعي الإستراتيجي في المنطقة العربية.

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

المؤشرات الإقليمية

-1-

موجة التطبيع الإقليمي مع الكيان الصهيوني

فيما خصَّ حراكها وأدوارها الإقليمية؛ أعلنت الإمارات عن التطبيع الكامل مع «إسرائيل» مطلع آب 2020، ووقعت عدة اتفاقيات وشراكات ثنائية تتعلق بالاستثمار والسياحة والرحلات المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة، إضافة إلى إنشاء سفارات متبادلة، وشمل التطبيع شتى المجالات.

وفي نهاية آب 2020، كشف موقع «ساوث فرونت» الأمريكي المتخصص بالأبحاث العسكرية، عن عزم الإمارات و«إسرائيل»، إنشاء مرافق عسكرية واستخبارية في جزيرة سقطرى، جنوب شرقي اليمن. من جهة أخرى، أثار بناء مدينة سكنية لمنتسبي حراس الجمهورية في مدينة «المخا» موجة تساؤلات عن الهدف الحقيقي منها، وعلاقتها بأجندة دولة الإمارات في المنطقة، التي تمول بناء المدينة والفصائل المسلحة المتواجدة فيها بهدف استمرار نفوذها فيها.

❖❖❖

أما الترحيب البروتوكولي المصري بالتطبيع الإماراتي فيشي بمخاوف مصرية، من تحوّل الإمارات لمركز إقليمي للشركات الإسرائيلية من جهة، وجهاز «الموساد» من جهة أخرى؛ ما يمثل خطراً على الأمن المصري، لوجود نحو مليون مصري يعملون في الإمارات، بخلاف مئات الآلاف الذين يترددون على الإمارات طوال العام لأسباب متعددة.

ولعلّ السبب الرئيسي في توتُّر العلاقات الجزائرية مع الإمارات، هو موقف الجزائر من التطبيع «الإسرائيلي»-الإماراتي؛ فالرئيس الجزائري عبد المجيد تبّون هو الرئيس العربي الوحيد الذي انتقد بشدة اتفاقيات التطبيع وتحدّث عما وصفه بـ«الهرولة». وقد زاد من حدة التوتر إقبال الإمارات على فتح قنصلية في «العيون»؛ ما تمّ تفسيره على أنه اعتراف بمغربيّة الصحراء. وقد أكّد تبّون أن الجزائر لن تقبل أن تكون طرفاً متفرجاً على صراع الآخرين في محيطها الاستراتيجي، وأنّ فلسطين تقع في هذه الدائرة، تماماً كما الأزمة الليبية والماليّة.

بِدَوْرِها، وفوْر توقيع «إسرائيل» رسمياً، في 15 أيلول 2020، في واشنطن، برعاية ترمب، اتفاقي تطبيع مع الإمارات والبحرين، اتّجهت البحرين بشكل سريع إلى عقد اتفاقيات وشراكات عديدة مع «إسرائيل»، مِنْ نَحْوِ السماح بـ14 رحلة تجارية أسبوعياً بين المنامة ومطار بن غوريون قرب «تل أبيب». كما جرت زيارات متبادلة لمسؤولين بحرينيين وإسرائيليين. وفي مطلع كانون الأول من 2020، كشف وزير الخارجية البحريني عن وجود تعاون عسكري مع «إسرائيل»، مشيراً إلى أن ذلك التعاون العسكري ليس مقصوراً على البحرين فحسب، بل مع الإمارات أيضاً. وامتدّ التطبيع إلى المجال الأمني، وفقاً لما صرّح به وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني، للقناة الإسرائيلية «11»: «إنّنا في جبهة مُوحّدة، في وجه التهديد الإيراني من أجل البشرية وقيمها، وضدّ كلّ من تسوّل له نفسه استهدافها». وتقدّمت البحرين، في كانون الأول 2020، بطلب إلى المملكة المغربية لافتتاح قنصلية لها في مدينة «العيون»، كبرى المدن في إقليم الصحراء المتنازع عليه بين المغرب وجبهة «البوليساريو»؛ ما فسره البعض بأنه مكافأة للرباط لانضمامها إلى قطار التطبيع.

وقد قوبل التطبيع باعتراض من المعارضة في البحرين، فقد جرت احتجاجات متفرقة في الشوارع كل ليلة تقريباً، كما نشط وسم «بحرينيون ضد التطبيع»، و«التطبيع خيانة»، في موقع «تويتر». ومن المرجّح أن يستمر تزايد زخم التطبيع مع البحرين ليمتد إلى كافة المجالات؛ يعزز ذلك حجم الاتفاقيات والشراكات والتنسيق البحريني مع «إسرائيل»، في فترة وجيزة بعد الإعلان الرسمي عن التطبيع، في 15 أيلول 2020 حتى نهاية العام. إذ وقعت البحرين و«إسرائيل» أكثر من 15 اتفاقية و5 مذكرات تفاهم في مجالات التعاون التقني، والأمني والاقتصادي والعسكري والبورصة والسياحة والابتكار ونقل التكنولوجيا، والتعاون في النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونظراً لتاريخ العلاقات السياسية البحرينية-الإيرانية، التي تشهد تجاذبات وتبادل اتهامات مستمرة، من المرجح أن تبقى العلاقات بينهما على حال تتراوح فيه بين التوتر والانسجام، بحسب طبيعة من يتولى السلطة في إيران؛ إذ تخفُت هذه التوترات مع وصول رؤساء إصلاحيّين أو مُعتدلين، وتزداد في حال تسلم السلطة من قبل متشددين، ولكنها علاقات لا تصل، وليس متوقعاً لها الوصول، إلى درجة عالية من الثقة ما دامت على الضفتين ثغرات يمكن أن تتسلل منها رغبات إذكاء الصراع والاستفادة من التوترات. فيما قد تدفع التهديدات الإيرانية البحرين للإسراع في إقامة قاعدة عسكرية إسرائيلية

على أراضيها؛ يعزّز ذلك ما كشفه المحلل والصحفي الإسرائيلي إيدي كوهين، في صفحته على «تويتر»، عن «اتفاقية أمنية وقاعدة إسرائيلية عسكرية في مملكة البحرين»، مضيفاً: «ويلاً وتعساً لملالي إيران، درة ولؤلؤة الخليج في حصانة كاملة عن عبث الملالي منذ الآن»، وليست هذه المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن إنشاء قاعدة عسكرية في البحرين، ففي تشرين ثاني من العام 2018، أعرب كبير الحاخامات العسكريين في الجيش الإسرائيلي، إيال موشيه كريم، عن ارتياحه لمحاولات رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، افتتاح أول قاعدة عسكرية إسرائيلية في الشرق الأوسط.

❖❖❖

وبما يخصّ علاقتها بـ «إسرائيل»، يبدو أنّ السياسة العُمانية تسير على نهج «تيار التطبيع» ذاته؛ يؤكد ذلك بيان مسقط المؤيّد لاتفاقية التطبيع الإماراتية الإسرائيلية، ثم ترحيبها باتفاقية التطبيع البحرينية الإسرائيلية أيضاً. وكانت صحيفة «معاريف» العبرية، قد أوردت أنّ سلطنة عُمان والسودان (التي التحقت فعلياً بتيار التطبيع لاحقاً) يجريان محادثات مكثفة متقدمة مع «إسرائيل»، بوساطة أمريكية؛ بهدف الإعلان عن اتفاقين للسلام خلال المستقبل القريب.

❖❖❖

وعلى الرغم من تأكيد المغرب على ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية، ورئاسة الملك محمد السادس للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، إلا أن سنة 2020 تميزت بتطبيع العلاقات بين المغرب و«إسرائيل» في العاشر من كانون الثاني؛ ما خلق تشويشا كبيرا على الموقف التاريخي للمغرب من القضية الفلسطينية. وقد بدت المؤشرات الأولى للتطبيع المغربي «الإسرائيلي» من خلال حضور رئيس الرابطة المحمدية للعلماء (هيئة رسمية) مراسم الذكرى السنوية للهولوكوست ببولندا إلى جانب عدد من العلماء المسلمين. وهي الزيارة التي أحدثت جدلا واسعا في العالم الإسلامي. ذات الجدل أثاره تصريح وزير الخارجية، بأن «قضية الصحراء هي القضية الأولى للمغرب، ولا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم». وللتخفيف من آثار هذا التصريح، أرسل الملك محمد السادس وزير خارجيته للعاصمة الأردنية عمان ليبلغ عنه رسالة شفوية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، ويجدد التأكيد على الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية. كما جدد المغرب التعبير في اجتماع وزراء الخارجية العرب

عن تمسكه بالمبادرة العربية للسلام كمشروع لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الأثناء، صرح رئيس الحكومة سعد الدين العثماني بأن موقف الحكومة المغربية مما يعرف بصفقة القرن ينطلق من ثوابت المملكة، في تعاملها مع القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه. لكن، في أواخر كانون الأول، أعلن البيت الأبيض أن ترامب والملك المغربي اتفقا على أن «تستأنف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل»، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة». ويشمل الاتفاق إعادة فتح مكاتب اتصال في كل من الرباط و «تل أبيب» كانت قد أُغلقت سنة 2000 إبان الانتفاضة الفلسطينية، وتسيير رحلات جوية مباشرة من وإلى «إسرائيل» لكل «الإسرائيليين».

❖❖❖

وفي أواخر كانون ثاني 2020، تلقى ولد الغزواني رسالة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس حملها قاضي القضاة محمود الهباش. وأكد الغزواني خلال اللقاء على أن الموقف الموريتاني من القضية الفلسطينية «ثابت وباق أبد الدهر كما هو»، وهو الموقف الذي جدّد التأكيد عليه وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد أواخر أيلول، في لقاء مع السفير الفلسطيني بنواكشوط ماجد بن محمد هديب، بعد أيام من إعلان الإمارات والبحرين التطبيع مع إسرائيل.

وعلى الرغم من التأكيد على هذا الموقف فإنّ الحكومة تفهّمت، في بيانٍ لخارجيتها، إعلان الإمارات عن التطبيع مع إسرائيل، مؤكدةً على السيادة المطلقة والاستقلالية الكاملة للإمارات في تسيير علاقاتها وتقدير مواقفها، وفق مصالحها الوطنية، ومصالح العرب والمسلمين وقضاياهم العادلة، وعبرت عن ثقتها المطلقة في قيادة دولة الإمارات المتحدة الشقيقة، وأنها «ستراعي في أيّ موقف تتخذه مصالح الأمة العربية والشعب الفلسطيني ومعاناته، وهو يرزح تحت الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وبما عرف عنها من حكمة وحسن تقدير ستتخذ كافة التدابير والضمانات لاستعادة الفلسطينيين حقوقهم، وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف»..!!!

-2-

الأمن الاستراتيجي الإقليمي

حرصت القيادة الكويتية خلال عام 2020، على تحقيق مفهوم الاستقرار الأمني والسياسي في الداخل، وفي مجالها الإقليمي. لذا، تنظر الكويت إلى أمنها الاستراتيجي بترقّب، في ظل التهديدات التي تحيط بها، ومن ذلك: التهديدات الإيرانية؛ فقد شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية توتراً كبيراً منذ مطلع العام 2020؛ على خلفية مقتل قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في العاصمة بغداد. حينها اتخذت الاتهامات الإيرانية للكويت باستخدام قاعدة علي السالم في عملية اغتيال الجنرال قاسم سليماني، منحى متصاعداً. في ظل استمرار بعض تداعيات الأزمة الخليجية؛ ما يشكل مصدراً لتهديد أمن الكويت واستقرارها. فيما تخشى الكويت تجدد أسباب الخلاف السابق مع السعودية. فالخلاف الكويتي السعودي، حول المنطقة الحدودية المقسومة بين البلدين، لا يمكن التغاضي عنه، على الرغم من إزاحته باتفاق جرى في ديسمبر 2019؛ ما أتاح للبلدين الاستفادة مجدداً من إنتاج المنطقة النفطي، الذي يمكن أن يصل إلى 500 ألف برميل يومياً.

لقد أسهمت تلك التهديدات، فصلاً عن الظروف الإقليمية المتوترة، في الضغط على الكويت باتجاه التوسع في عقد صفقات تسليح طويلة الأمد تكلف خزانة الدولة عشرات مليارات الدولارات. ويبلغ الإنفاق العسكري الكويتي، أكثر من 5 مليارات دولار سنوياً، بنسبة تعادل 3.3٪ من الميزانية العامة، وهي نسبة مرتفعة عن معدل الإنفاق العالمي، كما تُعد البلد الأول خليجياً في الإنفاق العسكري، نسبة لميزانيتها. وقد أبرز موقع وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة للبنتاجون عدة موافقات أمريكية مبدئية على عقد صفقات أسلحة مع الكويت، خلال شهري مايو ويوليو 2020. وفي المقابل، يشكك خبراء اقتصاد في جدوى تلك الصفقات، بينما تحتاج الدولة للمحافظة على سيولتها النقدية، لضمان عدم زيادة العجز في الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط بالتدهور.

وعليه؛ من المرجّح ألا تتغير سياسات الإنفاق العسكري في الكويت؛ إذ يبدو أن

التدابير الاقتصادية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا لم تؤثر في استمرار الكويت بعقد صفقات أسلحة جديدة. ومن المتوقع أن يحظى البعد الأمني، بكل أبعاده، بقدر أكبر من اهتمام القيادة السياسية الكويتية الجديدة.

❖❖❖

فيما تنخرط السياسة الإماراتية في العديد من النقاط المشتعلة إقليمياً، وتكاد تكون لاعباً وطرفاً أساسياً في العديد من الأزمات مثل الأزمة الخليجية والحرب في اليمن والأزمة الليبية والمشهد السوداني، وكذلك في الصومال، فضلاً عن الشراكات والتحالفات والاصطفافات الإقليمية، إلى جانب الانقلاب العسكري في مصر منذ عام 2013، ودعم نظام بشار الأسد في سورية، والتطبيع الكامل مؤخراً مع «إسرائيل».

❖❖❖

وفي لبنان، شكّل انفجار المرفأ الذي وقع في الرابع من أغسطس كارثة وطنية. إذ نجم عنه سقوط 180 ضحية وأكثر من 6000 جريح، وتضرّر 47000 منزل، وتعطّل جزء كبير من مرفأ بيروت، وتضرّر مخزون القمح (قُدّرت الأضرار الإجمالية بما يتجاوز سبعة مليارات دولار)؛ ما أدى إلى تحويل لبنان إلى ساحة صراع دولي – إقليمي مباشر بعد أن كان مُحيَّداً.

❖❖❖

فيما يمكن القول بأنّ البروز الأهم لإيران في سورية خلال العام 2020 تمّ من خلال تعرض مراكزها العسكرية ومواقع ميليشياتها في سورية لقصف صهيوني متكرر، ما أدى إلى تدمير العديد من مواقعها ومقتل الكثير من ضباطها وميليشياتها، دونما ردّ أو إدانة..!!!

-3-

الأبعاد الحقوقية والإنسانية
ومحاربة الفساد في الإقليم

على مدى العام 2020، أصدرت الحكومة المصرية 200 تشريعاً، تناولت الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وحسب تعديلات قانون مكافحة الإرهاب، تم التوسع في تعريف الأموال والأصول تحت التحفظ أو المصادرة، بحيث تشمل كل التصرفات المرتبطة بالقيمة بغض النظر عن طبيعتها المادية أو الافتراضية أو الإسمية. وقد حددت المادة (3) تعريف تمويل الإرهاب ليشمل كل أشكال تداول المال أو حيازته أو توفير أسلحة، يتم استخدمها لأي نشاط إرهابي في الداخل أو الخارج، وتناولت المادة (13) العقوبات (السجن المؤبد للتمويل والإعدام في حالة توجيه التمويل للجماعات). وفق هذه التعديلات، أعادت الحكومة تصنيف قوائم وكيانات إرهابية جديدة، شملت عديداً من المعارضين والشخصيات العامة.

وقد شهد العام 2020 اعتقال نائب المرشد العام، محمود عزت، ووفاة نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، عصام العريان، وقد جاء الحدثان المهمان بعد صدور سلسلة من الأحكام النهائية على كثير من قيادات الجماعة، بحيث صار كل قياداتها في السجون، وقليل خارج البلاد. وذلك بجانب حبس ما يقرب من 20 ألفاً من أعضائها، وفق تقديرات منظمات حقوقية، وستين (60) ألفاً وفق تصريحات إعلامية. تعكس هذه الحالة وضعاً مؤثراً أدّى لتراجع الرأسمال الاجتماعي والسياسي للجماعة، بفقدانها العديد من قياداتها ورموزها وأعضائها الفاعلة والمؤثرة. وَعَلَيْهِ، اتجهت الجماعة لإعادة ترتيب شكلها القيادي، واستقرت على نقل القيادة للخارج، وتكليف نائب المرشد العام، إبراهيم منير، بمهام الجماعة. وهذه التعديلات الإدارية، التي جَرَت في أيلول 2020، تعد المحاولة الرابعة لتعويض الفقد القيادي بسبب الاعتقال.

❖❖❖

فيما ترى مؤسسة «الأزهر» أن مشروع قانون دار الإفتاء المصرية، المعروض على

مجلس النواب، مُخالف للدستور ويمس باستقلالية الأزهر والهيئات التابعة له، وعلى رأسها هيئة كبار العلماء وجامعة الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية.

❖❖❖

وفي أيلول 2020، وقعت احتجاجات على إزالة مخالفات البناء، بالتزامن مع دعوة المعارضة للتظاهر ضد الحكومة، وثارت تقديرات بأنّ مصر مقبلة على حركة احتجاج جماهيرية. وهنا، تداخل حدثان منفصلان، ارتبط الحدث الأول منهما بدعوات الحراك السياسي، كمحاكاة لتجربة احتجاج 2019، حيث اقتصر النشاط فيها على مطالب بالتظاهر على وسائل التواصل الاجتماعي، وصلت في بعض مراحلها للاحتجاج الرمزي في الخارج دون وضوح نسق متماسك تحت مظلة سياسية واضحة. فيما تمثّل الحدث الثاني بظهور حالات من الاحتجاج على تطبيقات قانون البناء وهدم المنازل الخاصة بدعوى مخالفة شروط وتصاريح البناء. وقد ظهرت غالبية هذه الحالات (من الاحتجاج) في المناطق الريفية، وبدا عليها النمط العفوي البعيد عن التنظيم والتوظيف والتخطيط السياسي. وحاول الداعون للحراك السياسي تقديم صورة غير واقعية، تتمثل بإمكانية تحول حراك الريف لثورة اجتماعية، وكان لافتاً توسُّع التغطية الإعلامية، التي تتبعت تحركات المتظاهرين في القرى وسعت لإبرازهم بوصفهم حراكاً فاعلاً ضمن حملة المعارضة..!! غير أن التطورات اللاحقة كشفت ما لدى الدولة من قدرة على امتصاص احتجاج ذوي «الجلاليب»، عبر تقديم حزمة تسهيلات لتسوية المخالفات الإنشائية بشكل ساهم، بحسمٍ، في توقف «حراك» المحتجّين.

❖❖❖

فيما نجم عن نتائج انتخابات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ردود فعل قوية عالمياً، بعد إخفاق السعودية في الحصول على عضوية المجلس، ويتطلب الفوز بعضوية المجلس الحصول على ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة (193 دولة)، وجاءت السعودية، الرئيس الحالي لمجموعة العشرين، في المركز الخامس بمجموع 90 صوتاً فقط، لتتقدم عليها نيبال (150 صوتاً) التي حصلت على المقعد الأخير المتبقي لدول آسيا والمحيط الهادئ. وقد تم هذا التصويت بعد اعتراضات متعددة من دول أوروبية وعالمية للسجل الحقوقي السعودي، فقبل التصويت بعدة أيام، أعربت 29 دولة في المجلس عن قلقها الشديد إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة في السعودية، وقد طالبت 30 منظمة

حقوقية دولية، في مقدمتها «هيومن رايتس ووتش»، بالضغط على السعودية للإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان، ووقف جميع الانتهاكات. كما ناشدت العديد من المنظمات الدولية المملكة سرعة معالجة الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان داخلها أو في اليمن.

وقد تزايد الحديث في المنطقة العربية عن التغيرات التي قد تطرأ على السياسة الأمريكية تجاه السعودية، تشمل عدة قضايا، تتصدرها الحرب في اليمن، ثم قضية اغتيال جمال خاشقجي، فضلاً عن الملف الإيراني. ويُتوقع أن تكون إدارة بايدن أكثر ميلاً لإيران وأقلّ تناغماً مع السعودية، بل ستنالها سهام نقده الحادّ، بدلالة تصريحه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020: «أودّ أنْ أوضح أننا لن نبيع المزيد من الأسلحة لهم، بل سنجعلهم يدفعون الثمن وسيغدون منبوذين».

إلا أنه من المحتمل ألا تتغير السياسة الأمريكية كثيراً في عهد بايدن، فالعديد من هذه التصريحات كان إبّان حملته الانتخابية، وستبقى المصالح الأمريكية هي البوصلة الحقيقية لإدارة سياسته الخارجية، وهامش التغيرات الجذرية في تلك العلاقات سيكون ضيّقاً. لكنْ، من المرجّح أن يُنهي بايدن دعم أميركا للسعودية في اليمن، حيث أدى ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين في اليمن إلى بروز معارضة قوية لمشاركة الولايات المتحدة في هذه الحرب لدى الجناح اليساري في حزبه ولدى عدد متزايد من أعضاء الكونغرس، وأخبر بايدن مجلس العلاقات الخارجية مؤخراً أنه عازم على «وضع نهاية للدعم الأمريكي المقدم للحرب الكارثية التي تقودها السعودية في اليمن، والتوجيه بإعادة تقييم العلاقات الأمريكية-السعودية».

❖❖❖

وعلى الرغم من أن الكويت تصدرت قائمة الدول العربية التي بذلت جهوداً استثنائية في مكافحة الفساد خلال عام 2020 بضغط نيابي وشعبي، فإن من المرجح أن يكون تأثير محاربة الفساد على الإدارة والمجتمع مؤقتاً إن لم يحدث تغيير جوهري وشامل على مستوى آليات صنع القرار والرقابة على العمل الحكومي وإنفاذ القوانين. لكن، بالنظر للخلفية الأمنية لقائديْ الكويت، فمن المرجح أن تتعزز قوة إنفاذ القانون لصالح وقف التجاوزات والخروقات للقانون ومظاهر الفساد والتعدي على أملاك وهيبة الدولة. ومن المرجح كذلك أن تتعزز آلية الرقابة والمحاسبة وتشديد العقوبة للمخالفين والمتجاوزين دون اعتبارات تذكر، كما أكدت ذلك مراراً تصريحات أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد،

خاصة عند تدخله لحسم موقف الدولة من قضايا مرتبطة بالفساد وإشرافه شخصياً على دعم جهود مكافحة الفساد واستغلال النفوذ والمظاهر السلبية في كل الدوائر الحكومية، بإعلاء مبدأ تحقيق مصلحة الوطن العليا فوق أي حسابات ومصالح أخرى.

❖❖❖

ويمكن القول بأنّ الفاعل الرئيس في الموقف الأمريكي تجاه النظام السوري، تحديداً، هو تفعيل قانون «قيصر» لمعاقبة النظام السوري وداعميه من أفراد ومؤسسات وحكومات ودول؛ ما أدّى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق سيطرة النظام، فضلا عن حصاره سياسياً، من خلال تراجع كثير من الدول عن دعمه أو إعادة تفعيل علاقاتها معه، منها بعض الدول الخليجية.

وقد ضَمِنَ تفعيلُ قانون قيصر، تم خلال عام 2020 فرض خمس حُزم من العقوبات على النظام.

❖❖❖

فيما تعيش المملكة المغربية على وقع تراجع ملحوظ في مجال الحقوق والحريات؛ ما يفسر الصورة السلبية التي باتت ترسمها تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، عن واقع حقوق الإنسان بالمملكة، في ضوء جملة من المؤشرات المقلقة بشأن عدد من القضايا الحقوقية، أهمها: ملف حراك الريف؛ فمنذ منتصف سنة 2017، تاريخ اعتقال نشطاء الحراك وإلى أواخر سنة 2020، لم يطرأ تحول كبير على مستوى تدبير الدولة لهذا الملف السياسي والحقوقي الشائك، باستثناء العفو عن بعض المعتقلين الذين يمثلون الصفين الثاني والثالث من قيادات الحراك في مناسبات متفرقة. غير أن ما ميز سنة 2020، هو إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة حكومية) تقريراً عن حراك الريف، تبنّى فيه الرواية الرسمية لتطورات الحراك، مُحمّلاً نشطاء الحراك مسؤولية العنف وعرقلة العبادة وعرقلة التنمية وإثارة البغضاء والكراهية، واعتقال صحفيين وحقوقيين؛ عُرفوا بجرأتهم النقدية للسياسات العمومية ولسلوك السلطات المغربية إزاء ممارسة الحقوق والحريات، ومستقبل الانتقال الديمقراطي بالبلاد، ومشروع القانون 22.20؛ المتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، الذي خلق جدلاً سياسياً وحقوقيا كبيراً؛ لتضمّنه إجراءات تُقيّدي حقّ التعبير عن الرأي

والنشر؛ ما جعل الرأي العام المغربي يطلق عليه «قانون تكميم الأفواه». فقد نصت المادة 14 على عقوبة السجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات و/أو غرامة مالية بحق من يدعو إلى مقاطعة بعض المنتجات أو البضائع أو الخدمات، بينما نصت المادة 16 على عقوبة السجن من 3 أشهر إلى سنتين و/أو غرامة مالية بحق كل من قام عمداً بنشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبراً زائفاً. وقد عزى الكثير من المغاربة محاولة تشريع هذا القانون، الذي يمسُّ بشكلٍ واضحٍ واقعَ الحقوق والحرّيات، إلى خشية الشركات الكبرى من تجدُّد حملة مقاطعة المنتجات الاستهلاكية، التي انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي سنة 2018، وكبَّدت شركتين مغربيتين وشركة فرنسية خسائر مالية فادحة.

وقد رفعت بعض المنظمات الحقوقية الدولية من حدة انتقادها للوضع الحقوقي في المغرب؛ ما تسبب في بلوغ علاقتها بالحكومة المغربية توترا غير مسبوق. فقد اتهمت الحكومةُ المغربية منظمةَ العفو الدولية بـ«التحامل المنهجي المتواصل منذ سنوات، ضد مصالح المغرب، وتبخيس ما حققه من تقدم ومكاسب مشهود بها عالمياً، خاصة في مجال حقوق الإنسان». كما اتهمت الحكومةُ المنظمة الدولية بـ«تجاوز هذا التحامل كل الحدود، من خلال سعي هذه المنظمة إلى التحول إلى فاعل سياسي داخل الساحة المغربية، تحركها في ذلك أطراف معروفة وحاقدة على المؤسسات الوطنية المغربية».

❖❖❖

وعلى الرغم من كون عام 2020م هو الأكثر بروزاً في ليبيا، من حيث رفع شعارات محاربة الفساد وعمليات القبض والتحقيق الفعلي مع مسؤولين حكوميين طالتهم شبهات الفساد، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين من بينهم عمداء بلديات، إلا أن هذه الإجراءات لم تَحُلْ دون حدوث جرائم فساد، يبدو أنها لم تتمكن من منعها لاحقاً.

-4-

دبلوماسية الوساطة في الإقليم

1 - الأزمة الخليجية

(بين قطر، والتحالف السعودي-الإماراتي-البحريني-المصري)

شهد العام 2020 خطوات متسارعة لتحقيق المصالحة، بين قطر، والتحالف السعودي-الإماراتي-البحريني-المصري.

وبينما كان مُتوقّعاً أنْ تدفع إدارة الرئيس المنتخب بايدن صوب رأب الصدع الخليجي، التقى جاريد كوشنر ولي العهد السعودي في نيوم، وأمير قطر في الدوحة لحلّ جزء على الأقل من الأزمة الخليجية قبل مغادرة إدارة ترمب البيت الأبيض، في يناير/ كانون الثاني 2021. كما انتشرت التكهنات على وسائل التواصل الاجتماعي بأن الكويت، التي سعت للوساطة طوال الأزمة الخليجية، قد تصدر بياناً بشأن حدوث «انفراجة». وأشارت التقارير إلى أن الخطوط العريضة للاتفاق ركزت على إعادة فتح المجال الجوي السعودي أمام الحركة الجوية القطرية، وربما إعادة فتح الحدود البرية السعودية القطرية أيضاً، وتنهي هذه الإجراءات عملياً الحصار المفروض على قطر، حال تنفيذها بالفعل.

وفي 5 كانون ثاني 2021، عُقدت القمة الخليجية الـ41 في مدينة «العلا» شمال غربي السعودية، وشهدت مصالحة بين دول الأزمة الخليجية. ومن أهم بنود اتفاق «العلا»، التأكيد على عدم المساس بسيادة أي دولة أو استهداف أمنها، والبدء الفوري في إعادة ترميم البيت الخليجي على أسس وقواعد واضحة وصريحة. وخلال القمة الخليجية، حرص ولي العهد السعودي على التأكيد على ضرورة مواجهة التحدي النووي الإيراني، في حين أكد وزير الخارجية، فيصل بن فرحان، على وجوب وجود موقف خليجي موحد من إيران. لكن هذا الموقف من إيران لا تتفق معه قطر، التي قالت على لسان وزير

خارجيتها، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إن العلاقات الثنائية يحكمها بشكل أساسي القرار السيادي والمصالح الوطنية، وإن بلاده لن تغير علاقاتها مع إيران أو تركيا.

ولا تزال هناك الكثير من الملفات الخلافية بين قطر والدول الأربع، خاصة الإمارات والبحرين. لذلك ستكون هناك حاجة لحوارات ثنائية أكثر عمقا لتسوية الملفات الخلافية بين قطر والإمارات، وهي الملفات الأكثر تعقيدا مقارنة بالدول الأخرى، وهي السعودية والبحرين ومصر. ويشكل الخطاب الإعلامي لشبكة «الجزيرة» والدعم القطري لحركات الإسلام السياسي محور الخلافات بين قطر ومصر، التي تشكو من خطاب «الجزيرة» الموجه ضد القاهرة واستضافة الدوحة لقيادات بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر، والتي ترى القاهرة أنها لا تزال تشكل التهديد الأهم والأكثر خطراً على النظام المصري

وأكد بيان لوزارة الخارجية الموريتانية، صدر مطلع شهر كانون أول، ترحيباً بالمبادرة التي تقودها الكويت للمصالحة الخليجية، حيث أبدى رغبة موريتانيا في أن تضع هذه المبادرة «حدا للأزمة الراهنة، وتمكن مجلس دول التعاون الخليجي من مواجهة التحديات الإقليمية والدولية». وأوفدت وزارة الخارجية مطلع تشرين أول، المستشار الدبلوماسي عدنان سالم ولد الشيباني إلى العاصمة القطرية الدوحة، ليقيم هناك بصفته مسؤولا عن رعاية المصالح الموريتانية في قطر، في أول خطوة من نوعها منذ قطع العلاقة عام 2017، بالتزامن مع الموقف الذي اتخذته دول تتقدمها السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، كان قد أعلن في أواخر 2019، أنّ العلاقات مع قطر قد تعود في أي لحظة؛ وذلك تعليقاً على الإبقاء على بند «ميزانية السفارة في الدوحة»، خلال جلسة نقاش ميزانية 2020. وعلى الرغم من أنّ موريتانيا كانت ضمن الدول التي قطعت العلاقات مع قطر، فإنها لم تذكر ضمن هذا الطرف «المُقاطع» خلال مفاوضات إنهاء الأزمة.

2 - الأزمة الليبية

رحبت دول مجلس التعاون الخليجي وأمينها العام بنتيجة الانتخابات التي أسفرت عن اختيار مجلس رئاسي جديد ورئيس للحكومة في ليبيا، بعد شهور من المفاوضات الرامية لحل النزاع المحتدم في البلاد منذ سبع سنوات عبر الطرق السلمية. وكانت جلسات ملتقى الحوار الليبي، التي جرت في جنيف على مدار أربعة أيام، قد انتهت، في 5 شباط/ فبراير 2021، بانتخاب القائمة الثالثة التي تضم محمد المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وعبد الحميد دبيبة رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية.

ومن المفترض أن تعمل الحكومة المنتخبة على فتح الطريق الساحلي والتجهيز للانتخابات المقررة نهاية العام 2021، فضلاً عن إخراج القوات الأجنبية (المرتزقة)، والتمهيد لمصالحة سياسية في البلاد، وفق ما أكدته المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز، عقب إعلان النتائج. ويهدف المشروع السياسي محل التنفيذ لإنهاء الحرب الدامية التي تعيشها ليبيا منذ العام 2014؛ بين قوات الحكومة المعترف بها دولياً، وقوات شرق ليبيا التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر. وخلال السنوات السبع الماضية، تحولت ليبيا إلى مسرح حرب بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية تتصارع على الغاز والسواحل والنفوذ، لكن تصاعد احتمالات حرب مباشرة بين مصر وتركيا، ومن ورائهما قوى كبرى، دفع باتجاه تأسيس حل سياسي للأزمة.

3 - بوادر للمصالحة الإقليمية

تركيا – مصر

تلوح في الأفق الإقليمي بوادر مصالحة مسقوفة، بين النظام المصري وتركيا، إنْ أسفر التقارب الخطابي النسبي (المتمثل بانخفاض جوهري في التراشق الإعلامي «بادرة في التعبير عن حُسن النوايا»، و«انحسار مساحات المخاوف وهواجس الريبة») بين تركيا ومصر، المتأسّس على أرضية المصالحتين الإقليميتين: الليبية والخليجية، إبّان تسلم بايدن دوره رئيساً منتخباً في البيت الأبيض؛ عن تصفير للأزمة السياسية فيما بين أنقرة والقاهرة.

التحليل الإقليمي

الحياد الإقليمي

1 - استراتيجية «صفر مشاكل»

تركيا

تتراوح الأدوار التركية، في عهد إدارة العدالة والتنمية، تاريخياً في الإقليم، بين مقاربتين دبلوماسيتين:

أ- الاستراتيجية الدائمة: «**صفر مشاكل**»؛ ومارستها واقعياً منذ تقلدها زمام السلطة، وحتى بواكير الربيع العربي. وقد اضطرت لتعليقها مؤقتاً، إبان ثورات الربيع العربي، وحتى نهاية العام 2020، على الأقل. وتُعزى استراتيجية «صفر مشاكل» لرئيس الوزراء السابق: أحمد داوود أوغلو.

ب - الاستراتيجية المؤقتة: «**القوة الذكية**» (Smart Power)؛ وتأرز إلى حُرية التنويع بين تكتيكات القوة الناعمة (Soft Power)، وتكتيكات القوة الخشنة (Hard Power)، فيما يغلب عليها المزاوجة فيما بينهما. من نحو: الأدوار التركية في الشمال السوري، ودوريْها في ليبيا والإقليم الأذري (ناغورني قره باغ) الذي احتلته أرمينيا، واسترجعته أذربيجان مؤخراً، بدعم تركي عسكري غير مسبوق، وبإدارة دبلوماسية فائقة مع روسيا وإيران.

وتشي التهدئة الخطابية التركية تجاه مصر، برغبتها في استعادة استراتيجيتها الدائمة: «صفر مشاكل». فضلاً عما تشير إليه بوادر مصالحة، إنْ تكللت بوادر تقاربها مع مصر بتصفير للأزمة فيما بينهما. فبعد مغادرة الوفد الأمني المصري الذي زار طرابلس، عبّر وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، عن سعي تركيا ومصر إلى «وضع خارطة طريق بشأن علاقاتهما الثنائية» مؤكداً على عدم انقطاع التواصل الاستخباري مع مصر.

وبموازاة النوايا الإيجابية لخفض التوتر المصري التركي، تحسنت العلاقات السعودية-التركية على مستوى القادة، حيث أجرى الملك سلمان اتصالاً مع الرئيس أردوغان قبيل انطلاق قمة العشرين التي استضافتها السعودية في نوفمبر 2020، وفيه أكد الزعيمان على فتح قنوات الحوار لتحسين العلاقات الثنائية وحل الملفات الشائكة التي تعقدت بعد حادثة «تصفية خاشقجي» وتداعياتها.

2 - الحياد الإيجابي «المبدئي»

معادلة «صفر» أعداء (مع مراعاة الهُويّة الإسلامية)

أ - الكويت

على مستوى السياسات الخارجية، وفي ظل غياب الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد بخبرته وتاريخه السياسي، يُتوقّع أن تحظى وزارة الخارجية بدور أكبر في صنع سياسات البلاد وفق منهج الحياد الإيجابي، وبالاعتماد على الدبلوماسية الصانعة للسلام والرامية لكسب الصداقات، مع استمرار معادلة «صفر» أعداء؛ ما قد يضمن تحييد أجيال الكويت في المستقبل من مخاطر التهديدات الخارجية، في ظل الانفتاح على التعاون المثمر والمصالح المشتركة، مع محاولة بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية خليجياً، ودعم استقرار البيت الخليجي على الرغم مما فيه من تصدعات وخلافات وتباينات، مع الحرص على الحفاظ على علاقات متقاربة مع جيرانها في المنطقة على أساس حسن الجوار، فضلاً عن استمرار السياسة الخارجية للكويت في دعم التعاون العربي والإسلامي، وتوزان الشراكات مع القوى الكبرى، خاصة القوى الداعمة تاريخياً للكويت.

وفيما يتعلق بموجة التطبيع مع «إسرائيل»، كان للكويت موقف مختلف عن غالب جيرانها في الخليج. فهي لا تعترف بما يُسمى «صفقة القرن»، وما تزال الكويت ملتزمة رسمياً بمقررات القمة العربية في بيروت 2002، وبالمبادرة السعودية. وإزاء موجة التطبيع التي شهدتها منطقة الخليج عاد شعار «لا للتطبيع مع إسرائيل» من جديد وبقوة إلى الساحة الكويتية، على وقع إعلان الإمارات والبحرين تطبيع علاقاتهما مع «إسرائيل»، وما تلاه من تصريحات أمريكية حول الكويت. فقد اعتبر الكويتيون هذه التصريحات «تدخلاً سافراً» في شؤونهم الداخلية، وكان البرلمان الكويتي أول من سارع لانتقاد الإمارات والبحرين ولإعلان موقف قوي وداعم للقضية الفلسطينية التي اعتبرها «قضية العرب والمسلمين الأولى». ففي 18 آب 2020، أصدر واحد وأربعون نائباً من أصل خمسين، يشكلون مجلس الأمة الكويتي، بينهم رئيس المجلس مرزوق الغانم، بياناً دعوا فيه الحكومة

الكويتية إلى تأكيد موقف البلاد الثابت، وهو ما فعلته الأخيرة، في 21 أيلول 2020. كما سارع الشارع الكويتي للتعبير عن غضبه وموقفه، وأطلق كويتيون هاشتاج «كويتيون ضد التطبيع» الذي لاقى انتشاراً واسعاً، فيما تسابقت أكثر من 31 جمعية ورابطة إلى إصدار بيانات استنكار وتنظيم وقفة احتجاجية أمام السفارة الفلسطينية.

وتقدّم خمسة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، في 18 آب، باقتراح قانون يحظر «كل أنواع وأشكال العلاقات مع «إسرائيل»، ويمنع أي تطبيع أو توقيع لاتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني مهما كانت الأسباب». وقد مارست أميركا أشكالاً من الضغوط على الكويت لدفعها نحو التطبيع، من نحو تصريحات ترمب «الاستفزازية»، وتَعمّد كوشنر أن يستثني الكويت من جولته الخليجية، ومن ثم وصفه مواقف الكويت تجاه الفلسطينيين بـ «الراديكالية وغير البنّاءة».

ب - المغرب

تقوم وساطة المغرب في الملف الليبي، على ترجيحه الحلول السياسية وتبنيه مبدأ الحياد البناء، وكذا حرصه على عدم تبني الدولة الليبية سياسة القذافي الداعمة لجبهة البوليساريو الانفصالية في صراعها مع المغرب، بالإضافة إلى سعي الرباط لتطويق أي انفجار محتمل للوضع في ليبيا، من شأنه أن يهدد أمنها القومي ويلقي على كاهلها أعباء في مجالات الهجرة ومحاربة التطرف والإرهاب والتهريب. وعليه، استضاف المغرب محادثات بين الفرقاء الليبيين، بمدينتي بوزنيقة وطنجة، ولعب دوراً في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة. وقد ساد التوتر العلاقات المغربية الجزائرية، لـمّا ألمح وزير الخارجية المغربي إلى دور الجزائر في تغذية الانفصال خلال كلمة له في قمة دول عدم الانحياز.

3 - الحياد الإيجابي المطلق

(المصالح أولاً، دون مراعاة لأي هوية إقليمية أو خصوصية حضارية)

أ - عُمان

وقد كثفت عُمان دبلوماسية الوساطة خلال عام 2020 بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بعد تعزيز هذا الدور منذ عام 2019، حيث قام يوسف بن علوي بثلاث زيارات إلى طهران، وكانت زيارته للمشاركة بمنتدى حوار طهران الرابعة خلال 9 أشهر، وقد ركزت السياسة الخارجية العمانية خلال عام 2020 على ثلاث 3 قضايا رئيسة، هي: إطلاق مبادرة جديدة لحل الأزمة الخليجية، وإعادة تفعيل دور الوساطة العمانية في حرب اليمن، وفتح قنوات اتصال بين إيران وبين كل من السعودية والولايات المتحدة.

وأكد وزير الشؤون الخارجية العماني، في 15 كانون الثاني، دعم مسقط للرئيس بشار الأسد. وتقع عُمان وسط منطقة تعج بالصراعات الإقليمية والدولية، وتعد الأزمات الخارجية التحدي الأكبر على أجندة السلطان الجديد، لاسيّما التداعيات الأمنية المتزايدة للحرب في اليمن على المحافظات الجنوبية العمانية خاصة محافظة ظفار الحدودية. فيما يمكنها موقعها، وحيادها من ممارسة دور الوسيط، والمستضيف لمفاوضات بين أطراف الصراع، وعقد صفقات تبادل الأسرى بين الجانبين، وربما إبرام حل سياسي ينهي الحرب القائمة في البلاد منذ عام 2015.

ب - موريتانيا

أهّل تولي رئيس الجمهورية الموريتانية محمد ولد الشيخ الغزواني للرئاسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس في شهر شباط، موريتانيا للعب دور دبلوماسي هام في شبه المنطقة خلال 2020. هذا بالإضافة إلى المسعى نحو تعزيز موقف الحياد الإيجابي تجاه النزاع حول الصحراء الغربية.

الثبات الاستراتيجي

1 - قطر

حافظت قطر على مواقفها السياسية الخارجية؛ ففي منتصف كانون أول/ ديسمبر 2020، بحث وزير الخارجية القطري، مع رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية نصر موسى الحريري تطورات الشأن السوري، كما عبرت في مناسبات عدة عن دعمها لفلسطين وعدالة قضيتها وطرحت الملف في المحافل الدولية، واستمرت في دعم قطاع غزة، حيث دأبت منذ تشرين الثاني 2018، بتوزيع منحة مالية على عشرات آلاف الأسر الفقيرة في غزة، بواقع 100 دولار لكل أسرة، علاوة على متابعة آخر تطورات مشروع ربط قطاع غزة بخط كهرباء جديد، وكذلك عملية تزويد محطة الكهرباء في غزة بالوقود.

2 - الاتحاد الأوروبي

راوح الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية مكانه الثابت دونما تغيير، مُنحصراً في خاناته القانونية والخطابية؛ فهو مؤيّد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حلّ الدولتين»، وأدان بعض قوانين الكيان الصهيوني العنصرية، من نحو قانون القومية الإسرائيلي، كما كان رافضاً لقرار ترامب بشأن القدس.

الركود السياسي

الدور العربي في سوريا:

لم يرتقِ الموقف العربي منذ بداية الثورة السورية حتى اليوم إلى المستوى المطلوب والمأمول منه تجاه قضية السوريين ومعاناتهم، وبقي هذا الموقف في تراجع كبير ومستمر خلال العام2020، خلا بعض التصريحات الرافضة للتدخل الخارجي في القضية السورية حينما يتعلق الأمر بتركيا تحديداً، مع غياب تام لهذا الموقف بما يخص التدخل الروسي المباشر العسكري والسياسي في سورية. ففي 26 تشرين الثاني، جرى اجتماع تشاوري جمع كلاً من السعودية والإمارات ومصر والأردن، على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية، لبحث تطورات الأزمة السورية وسُبل تسويتها.

استراتيجية المعارضة المصرية:

بشكل عام، عانت المعارضة المصرية من مُشكلتين:

1 - تجنّب مكوناتها إجراء مراجعة داخلية.

2 – عدم القدرة على تطوير المطالب السياسية. ويمكن الإشارة إلى محدودية الانتشار بوصفها عاملاً حاسماً في فقدها لكثير من الحيوية المستقلة وانتظارها لعوامل خارجية كي تضطلع بحمل أعبائها. ولعلّ هذا المناخ يُفسر تعثّر مُقترحات «اتحاد المعارضة المصرية»، وأيضاً، عدم اقترابها من بناء نموذجٍ واقعيّ فعّال للتنمية والإصلاح.

التفاعل بين المتغيرات الإقليمية

أ - متغيرات إقليمية بارزة

لبنان

كان العام 2020 قاسياً على اللبنانيين، فقد زخر المشهد اللبناني بعدة متغيرات، كان أهمها استمرار التفكك السياسي-الاجتماعي-المذهبي؛ تبعاً لاختلاف أولويات الطيف السياسي اللبناني؛ وبخاصة «فرقاء اتفاق الطائف»؛ نظراً لتباين مصالح اللاعبين الإقليميين والدوليين، بل تناقضها. وهنا، لا بدّ من التأكيد على أهمية الصراعات والمشاريع الإقليمية والدولية، وانعكاساتها في المشهد اللبناني. فالصراع على الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، بين أوروبا وتركيا، ليس منعزلاً عن الصراع على السوق الأفريقية والنفوذ الاقتصادي في إفريقيا. من هذا المنطلق، كانت المبادرة الفرنسية في لبنان، الذي يمثل آخر بلد يمكن لفرنسا أن يكون لها فيه بعض النفوذ؛ انطلاقاً من علاقتها بمسيحييه؛ وذلك في مسعى لتأمين مصالح فرنسا في لبنان، ولإقفال الطريق على دور تركي في لبنان، علماً بأنّ الدور التركي لا يزال محصوراً بالرصد للخارطة اللبنانية وتطورات الأمور فيه، ومساعدة اللبنانيين التركمان اجتماعيا، دون التدخّل في الشأن اللبناني؛ مراعاة لتوازنات مصالحها مع الدول المؤثرة في لبنان. فضلاً عن الأدوار الإيرانية المتجذّرة في المشهد اللبناني، وأدوار محور «الثورات المضادة»، وبخاصّة في ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، ودعم تحالفها المعادي للمصالح الإيرانية في المنطقة. ناهيك عن أطماع الكيان الصهيوني بالنفط والمياه اللبنانية، وتخوّفه من قدرات حزب اللّه الصاروخية المتزايدة، ورغبته بتنفيذ ضربات نوعية لها.

وقد أسهمت جملة المتغيرات السابقة في تراجع الدور السني مقابل صعود الدور الشيعي، ونظراً للتحول في سياسية السعودية، في ظل غياب الظهير العربي والإسلامي، وفقدان أيّ مرجعيّة سنية جامعة ومؤثرة.

وقد أضفى قرار المحكمة الدولية نوعاً من خيبة أمل لدى الرأي العام، الذي كان ينتظر إدانة أوسع وأكثر تحديداً.

اليمن

أعلنت الإمارات تحول استراتيجيتها في اليمن من الاقتراب المباشر إلى استراتيجية الاقتراب غير المباشر، بواسطة القوات اليمنية التي تم تشكيلها وتدريبها وتجهيزها ويُقدَّر قوامها بأكثر من 200 ألف جندي، مؤكداً أن القوات الإماراتية قاتلت في اليمن ثلاثة أعداء في آن واحد: الانقلاب الحوثي، والإخوان المسلمون وطابورهم الخامس، والإرهاب القاعدي والداعشي.

الأردن

في الأردن، انعكس على فوز بايدن بالانتخابات الأمريكية، استحقاقاً وإرهاصاً، مُتغيّران سياسيان داخليان: التغيير الحكومي، والانتخابات النيابية. وهما متغيران تابعان، وليسا متغيرين مؤسّسَيْن.

فيما يلوح في الأفق القريب متغيران إقليميان، كلاهما انتخابي، في كل من «إسرائيل» وإيران. يُنتظر أن يلعبا دوراً مؤثراً في الإقليم، مما له انعكاساته على الأردن.

وقد تنفس الأردن الصعداء، سياسياً، بعد أن تباطأت إسرائيل في إجراءاتها الخاصة بضم أراضٍ في الضفة الغربية إلى كيانها. فيما عمّت مشاعر الارتياح صنّاع القرار في الأردن عقب فوز بايدن، تُرجمت إلى حراك سياسي نشط أعقبه، يشي بدور أردنيّ ما في بلورة القرارات الفلسطينية الأخيرة باستئناف التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، تجهيزاً للجانب الفلسطيني لاستقبال الإدارة الجديدة؛ ذلك أن فوز بايدن أحيا الرهان الأردني الوحيد على حلّ الدولتين. فمشكلة الأردن الأساسية مع ترمب كانت صفقة القرن والتجاهل المروّع للحسابات والحساسيات والمصالح العليا للدولة الأردنية. لكن، ما قد يحصل في الحقيقة ربما يكون تأجيلاً للتحدي الوجودي الذي واجهته المملكة مع ترمب وصفقة القرن، لا التغاءه. فأولويات السياسة الخارجية الأمريكية الملحّة لا تشمل الشرق الأوسط.

القرن الإفريقي

في الرابع من تشرين ثاني، أعلنت أثيوبيا بدء الحملة العسكرية ضد جبهة تحرير شعب تجراي، فهاجمت الجبهة مباشرة القوات الفيدرالية في حُمَرا أقصى شمال غرب أثيوبيا، في صبيحة 5 تشرين ثاني 2020. وفي منتصف الشهر، أعلنت جبهة تحرير شعب تجراي أنها قصفت مطارين في إقليم أمهرا في كل من مدينتي بحر دار وقندر، وكان الهدف قوات إرترية كانت تتجمع في المدينتين، حيث نقلت إرتريا فرقتين في نهاية شهر تشرين أول من أجل إسناد القوات الغير نظامية (المليشيات) من الإقليم، ثم تبع ذلك بقصف للعاصمة الإرترية، ليمهد ذلك لدخول عوامل جديدة في الصراع، وهو دخول إرتريا كطرف في الصراع، ودخول مليشيات إقليم الأمهرا كطرف داخلي ثاني مع الجيش الفيدرالي.

مُنيت جبهة تحرير شعب تجراي بهزيمة عسكرية، وتم إزاحتها من المشهد السياسي في أثيوبيا، ولو مؤقتاً؛ ما سيترتب عليه تطورات في الحراك السياسي والأمني في داخل أثيوبيا وإقليم القرن الإفريقي. فزوالها سينعكس إيجاباً على الأوضاع السياسية والأمنية في الصومال؛ وذلك بسبب تقلص تدخل أثيوبيا في الشأن الصومالي. فجبهة تحرير شعب تجراي عندما كانت في السلطة عملت جاهدة على تفتيت الصومال وشطره إلى نصفين، بوقوفها بقوة مع أرض الصومال وتغذية الخلافات داخل الصومال، والتدخل فيه عسكرياً، وإسقاط حكومة المحاكم الإسلامية. هذا التدخل السالب سيختفي، كما أن آبي أحمدي في الفترة القليلة الماضية أبدى نوايا حسنة بدعمه للحوار بين شطري الصومال الذي رعته دولة جيبوتي في مطلع العام.

قضية الصحراء المغربية

فيما يمكن القول بأن قضية الصحراء شهدت خلال سنة 2020 تفاعلات هي الأكثر ديناميكية منذ افتعال النزاع حولها قبل حوالي نصف قرن. فقد تمكن المغرب خلال سنة 2020 من إقناع 20 دولة بافتتاح بعثات دبلوماسية لها بمدينتي العيون والداخلة، تثبيتاً لمغربية الصحراء؛ شملت الإمارات والبحرين والأردن، وأعلنت أميركا عزمها

افتتاح قنصلية بالداخلة، بعد اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء؛ ما عُدَّ ضربة قاسية لجبهة البوليساريو الانفصالية؛ كما عُدَّ، في بعض التحليلات، ثمناً لتطبيع المغرب علاقاته مع «إسرائيل».

واستمر المغرب في التوسع الدبلوماسي عبر تعزيز علاقاته بدول غرب إفريقيا وتحقيق اختراقات غير مسبوقة في العلاقة بالدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، ما يعكسه فتح 16 دولة إفريقية قنصليات لها بمدينتي العيون والداخلة في اعتراف صريح بالسيادة المغربية على الصحراء. ومع تخليه عن سياسة المقعد الفارغ، أصبح المغرب يضطلع بدور هام كدولة إفريقية رائدة داخل الاتحاد الإفريقي وخارجه. وهي المكانة التي تستثمرها الرباط من أجل تضييق مساحة تحرك جبهة البوليساريو الانفصالية. أما على مستوى العلاقة بين دولتي السعودية والإمارات، فقد كشف العقد الأخير أن المغرب عصي على التماهي التام مع سياستهما بما لا يوافق رؤيته ومصالحه، وهو ما أكده وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، لما أبرز شروط استمرار التنسيق مع الإمارات والسعودية، وأهمها أن السياسة الخارجية أمر سيادي مغربي، وأن التنسيق بين الطرفين ينبغي ألا يكون حسب الطلب، وأن يشمل جميع القضايا المهمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الأزمة الليبية. بعدها، شهدت العلاقات بين الطرفين انفراجا ملحوظا، بعودة السفير الإماراتي للرباط بعد أكثر من سنة على شغور المنصب، كما فتحت الإمارات قنصلية لها في مدينة العيون، وأيدت، شأنها في ذلك شأن جميع دول الخليج، عملية إعادة فتح معبر الكركرات الحدودي.

ب - شبكة العلاقات الإقليمية

تحولات الخطاب و السلوك السياسي والدبلوماسي

فيما شابَ بعضَ العلاقات الفلسطينية العربية غيرُ قليل من التوتُّر (مع الإمارات والبحرين والسودان)، وكذا الحال في بعض العلاقات الخارجية، لاسيّما مع القطب الأمريكي؛ حمل العام 2020م بشائرَ تخصُّ ملف المصالحة الفلسطينية، تمثّلت بانعقاد مباحثاتٍ وجلساتٍ حواريةٍ هامّة في اسطنبول، على مدار ثلاثة أيام، تمَّ الاتفاق فيها على «رؤية مشتركة» بين وفدي فتح و حماس، وخَلُصا إلى ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ستة أشهر؛ بحيث تُجرى الانتخابات التشريعية أولاً، ثم الرئاسية، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتم ذلك خلال الأشهر الستة المقبلة. ومع ظهور نتائج الانتخابات الأمريكية، توقّف مسار المصالحة مرّةً أخرى، ثم استؤنفت محاورات المصالحة في القاهرة، لكنْ دون التوصل لصيغة نهائية تخصّ إنهاء ملفات الانقسام العالقة بين الطرفين، فاختتم العام 2020م، مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. لكنْ، يُمكن القول بأن العام 2020م قد شهد تقلّصاً في الفجوات والخلافات إلى حدّها الأدنى، فيما انحسرت مساحة التباينات السياسية، وقد لعبت الظروف السياسية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية عوامل دفع باتجاه ذلك التقليص، مثل **صفقة القرن**، **وملفات التطبيع العربي الإسرائيلي**، بعد أن أسهمت في توحيد المواقف السياسية لأول مرة بهذا الشكل منذ بدء الانقسام، فقد شهدت غزة احتفالاً بانطلاقة حركة فتح مطلع العام 2020، وتطابق موقف الحركتين في شهر تموز، ضد مخطط الضم الإسرائيلي الهادف إلى ضم الضفة الغربية.

❖❖❖

فيما يبدو خطاب السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية مُتماسكاً ومستقراً، لكنه يعكس عدم القدرة على قيادة الموقف الإقليمي، سواء تجاه عملية السلام أو ضبط مسارات التطبيع مع إسرائيل.

وتعكس اتجاهات التطبيع الحالية تغيّراً جوهرياً في التعامل مع القضية الفلسطينية؛

باعتبارها موجة جديدة تقوم على التسليم الثقافي والاقتصادي، كما تساهم في إعادة تعريف الصراعات الإقليمية. إذ ظهرت اتجاهات تفسر التقارب الخليجي من إسرائيل، المتزامن مع تصاعد الصراع مع تركيا وإيران؛ ما يعكس انقلاباً في التوجهات والأنساق السياسية والفكرية لدى الدول الخليجية. فتحسُّن العلاقات الخليجية-الإسرائيلية سيفضي إلى تكوين كتلة سياسية تُفاقم من حالة التهميش للدور المصري الإقليمي. إذْ تتضافر موارد **الكتلة الجديدة** في توفير الموارد اللازمة للتحفيز على التطبيع.

أما محاولات مصر والأردن والعراق، الرامية إلى تكوين محور منافس يطفّف من وطأة التسارع في تيار التطبيع وتداعياتها، وإنْ في السلوك السياسي المعلن؛ فتواجه تحدّياتٍ ترتبط بالندرة الاقتصادية؛ لارتهان هذه البلدان بمشكلات داخلية لا تسهم في موازنة الحراك الإقليمي الدافع نحو التطبيع. وعليه، ستواجه مصر جملة من التحديات في المدى المتوسط، يُرجّح أن تؤثر على وضعها الجيو-سياسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط؛ ما يتطلب طرح نموذجها للتنمية، وإعادة بناء أنساقها الثقافية والفكرية والخطابية والاقتصادية.

ولقد تمثّل التغير الجوهري، في ذلك المشهد الجيوسياسي، بحدوث انقلابٍ في خريطة النفوذ الإقليمي، حينما تعاظم الدور الإقليمي لدول الخليج، بانتقال مركز الثقل من العواصم التقليدية (بغداد، ودمشق، والقاهرة)، للعواصم الخليجية (الرياض، والدوحة، وأبو ظبي، وعمان)؛ ما شكل تحولاً مُهمّاً في الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية. فقد واجهت مصر تحديات النفوذ الإيراني والأمريكي في العراق وتداعياته، بشكل جعل محاولات تطوير العلاقات المصرية-العراقية محدودة الجدوى. وتشهد التطورات الإقليمية، في الفترة ما بعد اغتيال «قاسم سليماني»، على تراجع قدرة مصر على التأثير في الشؤون العراقية والسورية.

رتبت هذه النتائج حالة من التداخل في أدوار كلّ من؛ مصر والسعودية والإمارات. وتحت مظلة التحالف الدولي ضدّ **داعش**، والحركة الإسلامية، شاركت مصر إقليمياً في التحالف مع «العربية السعودية» و«الإمارات المتحدة» ضدّ محاولات التغيير في البلدان العربية «**الربيع العربي**». وعلى الرغم من تقارب مصالح أعضاء التحالف، فإن سياساتهم لم تكن متماثلة. فهي من جهة، لم ترسم ملامح خطة واقعية للتعاون الدفاعي المصري، مع السعودية أو الإمارات (عندما اعتذرت مصر عن المشاركة في الحملة على

اليمن، عاصفة الحزم، وانسحبت من التحالف الدفاعي، **الناتو العربي**، كما رفضت الاستجابة لطلب الولايات المتحدة نقلَ وحداتٍ عسكرية لسوريا). فضلاً عن تقاربها مع حركة حماس على خلاف مواقف دول الخليج (السعودية والامارات).

فيما سعت مصر لربط مسار النزاع في البحر المتوسط بالتنافس الدولي على ليبيا، وخصوصاً مع توقيع مذكرتي التفاهم بين تركيا وليبيا، ووصلت، في نهاية المطاف، إلى توقيع اتفاقية بحرية مع اليونان، لم تكتمل مراحل التصديق عليها؛ ما مهّد الطريق للتهدئة مع تركيا، فيما يخص الملف الليبي.

في هذه البيئة المثيرة للجدل، واجهت السياسة الخارجية المصرية تحدّيات تنبع من تعدد أنماط التدخل الدولي. وفي البيان الختامي لليبيين في القاهرة، 13 سبتمبر 2020، توصّل الوفد الليبي، عبر اجتماعات استمرت من 10 – 13 سبتمبر 2020، لمعايير الانتقال إلى المرحلة الجديدة، بالتواصل المصري مع الأطراف كلها؛ لضمان وقف إطلاق النار.

❖❖❖

وأعلن مجلس الوزراء السعودي أن المملكة تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتدعم الجهود الرامية إلى التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، في أوّل تصريح رسمي بعد توقيع البحرين والإمارات اتفاقات تطبيع رسمية مع الاحتلال الإسرائيلي. وصرح وزير الخارجية السعودي أن الرياض تؤيد التطبيع الكامل مع «إسرائيل» شريطة ضمان حقوق الفلسطينيين، بإقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين إقامة دولتهم.

من جهتها، أوردت «هيئة البث الإسرائيلية»، في 2020/11/22، أن نتنياهو قد زار السعودية سرّاً، والتقى بولي عهد السعودية، ووزير الخارجية الأمريكي هناك. وذكرت «إذاعة الجيش الإسرائيلي» أن نتنياهو ورئيس «الموساد» التقيا سراً في الرياض بولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان. ويشي هذان التصريحان بحالة من التطبيع الضمني بين السعودية وإسرائيل، الأمر الذي أكّده نتنياهو، في مايو/ أيار 2017، لـمّا تحدّث عن وجود علاقات عديدة بين «إسرائيل» ودول عربية، تجري خلف الكواليس.

❖❖❖

وقد تزامنت الأزمة الاقتصادية الإقليمية مع انخراط الرياض في حرب أسعار مع

روسيا؛ لتُغرق السعودية الأسواق العالمية بالنفط؛ في ظلّ استمرار التهديد الحوثي للمنشآت السعودية، وأمنها البحري في مضيق باب المندب. وما أنْ أعلن التحالف السعودي الإماراتي إزالة ألغام بحرية زرعها الحوثيون جنوب البحر الأحمر وتدميرها (في 2020/11/24)، حتى سقط صاروخ أطلقه الحوثيون، بعدها بأسبوع واحدٍ فقط، على محطة لتوزيع المنتجات البترولية، شمال مدينة جدة.

أما العلاقات الإيرانية-السعودية فلطالما تأثرت بعوامل أهمها: الملف النووي، والتدخل الإيراني في ثلاث دول تشكل أهمية استراتيجية للسعودية، وهي: اليمن والعراق والبحرين، فضلاً عن تداعيات الأزمة السورية. وقد لوحظ غياب الحديث عن التهديدات، مؤقتاً في العام 2020، عن واجهة المشهد في منطقة الخليج، خصوصاً بين الرياض وطهران؛ يُعزى لجائحة كورونا. وقد تراوحت العلاقات بين التوتر والهدوء النسبي؛ إلا أن ثمة مؤشرات أخرى أبرقت إلى رغبة الطرفين في إجراء مساومات سياسية، وإنْ رأى البعض أن الإشارات الإيرانية تهدف لإظهار حسن النية وإرسال رسائل لأطراف إقليمية أو دولية للعب دور الوساطة؛ معتقدين أنها «تصريحات لشراء الوقت فقط».

❖❖❖

فيما أدانت الإمارات إرسال قوات تركية إلى ليبيا، وعدّته تهديداً للأمن القومي العربي. ورحّبت بإعلان تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في السعودية؛ ما يشي بوجود صراع خفيّ بين قوى إقليمية ودولية، في ظل التخوف من تحركات إقليمية ودولية؛ تسعى للتحكم بمضيق «باب المندب» الاستراتيجي. كما أكدت الإمارات دعمها نتائج مؤتمر برلين حول ليبيا، وواصلت دعمها العسكري، المعلن والسري، للمشير خليفة حفتر.

❖❖❖

التنظيمات «الإسلامية» المتشددة

لم يكن عام 2020 واعداً للتنظيمات المتشددة، التي يعد تنظيما «داعش» والقاعدة أبرز تعبيراتها، حيث كان جلّ اهتمامها في هذا العام مواجهة التحديات وإثبات الحضور ورفع معنويات المؤيدين، في ظل ضربات قوية متلاحقة واستهداف متواصل من أطراف متعددة. وإذا كان العام 2019 شهد تصفية العديد من القيادات المهمة في التنظيمين، ومن أبرزها زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي، فإن العام 2020 لم يكن مختلفاً، ولا سيما بالنسبة لتنظيم القاعدة الذي تعرض لاستنزاف كبير على مستوى رموزه وقياداته الرئيسية. وقد فرضت التحديات الصعبة التي واجهت التنظيمين تحوّلاً مهماً في استراتيجيات عملهما، ضمن عملية تكيّف اضطرارية، ومن ضمن ذلك تجنّب خوض مواجهات ومعارك كبيرة والتركيز على العمليات النوعية الصغيرة والخاطفة بأسلوب حرب العصابات.

ولقد كان عام 2020 ثقيلاً للغاية على تنظيم القاعدة الذي فقد الكثير من رموزه الرئيسية، وبضمن ذلك كبار أعضاء قيادته المركزية ورؤساء فروعه الإقليمية في العديد من مناطق العالم، فضلاً عن الأنباء التي لم تؤكد عن وفاة زعيم التنظيم أيمن الظواهري لأسباب صحية. ومما أسهم في تعميق خسائر القاعدة، الضربات الجوية الأمريكية التي لم تتوقف في اليمن وسوريا والصومال والمناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، وكذلك العمليات التي نفذتها فرنسا في الصحراء الكبرى غرب إفريقيا. ونتيجة تراجع قوة التنظيم في مركزه الرئيسي في باكستان وأفغانستان، يلاحظ أن فاعليته وحضوره انتقل إلى مناطق الأطراف، حيث باتت حركة الشباب في الصومال تشكّل في الوقت الراهن أقوى تشكيلات تنظيم القاعدة من حيث النشاط والقوة والفاعلية؛ فقد أعلنت مسؤوليتها عن عدد كبير من العمليات في العام 2020، كما أنها تسيطر على أحد الأقاليم في الصومال وتمارس شكلا من أشكال الحكم في معظم المناطق الريفية بوسط وجنوب الصومال. يليها في القوة «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» التي يتركز نشاطها في مالي وتقوم بتنفيذ عمليات أيضا في بوركينا فاسو والنيجر. ويرى كبير مسؤولي مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية ناثان سيلز أن ما رأيناه هو نوع من نقل السلطة من قلب القاعدة إلى الفروع التابعة. ولكنّ تنظيم القاعدة لا يزال يشكل تهديداً عالمياً على الرغم من وعود طالبان بمنع التنظيم من شن هجمات دولية انطلاقاً من أفغانستان.

فالتنظيم منخرط بشكل كبير مع طالبان ويتدرب معها ويشاركها في العمل العسكري. ويُعتقد بأن التنظيم يجمع كادراً متزايداً من المقاتلين يصل إلى 600 مقاتل في 12 مقاطعة أفغانية. وفي تحوّل ملفت، لوحظ أن تنظيم القاعدة بدأ يركز بصورة واضحة على قضية القدس كواحد من عناوين اهتمامه الأساسية في خطابه الإعلامي في 2019، وواصل في العام 2020 الدعوة لتحرير فلسطين. كما لوحظ حصول استدارة في علاقة التنظيم مع إيران، التي كان يتخذ مواقف متشددة من العلاقة معها.

❖❖❖

فيما شكل اغتيال القوات الأمريكية لزعيم التنظيم «أبو بكر البغدادي» في 2019/10/26 ضربة مؤلمة ومنعطفاً مهماً في مسار «داعش»، استدعى إجراء تغييرات وترتيبات جديدة على صعيد البنى والهياكل التنظيمية، ولا سيما في ضوء خسارة التنظيم للأراضي التي كان يسيطر عليها وتصفية معظم قياداته الرئيسية.

فيما يخص أعداد المقاتلين في صفوف التنظيم، فإنها تُقدّر بنحو 3500 مقاتل في العراق ونحو 4000 مقاتل في سوريا. وعلى الرغم من استمرار جهود التنظيم في ترميم قدراته العسكرية والحصول على الأسلحة، فإن المؤشرات تدل على أنه لم يعد يمتلك أسلحة ثقيلة وإمكانات متطوّرة، كما أن شبكات اتصاله تضررت هي الأخرى بصورة ملحوظة بسبب عمليات الملاحقة والرقابة المستمرة. وقد تراجعت مصادر التمويل التي تتيح تدفق الأموال للتنظيم من داعميه ومؤيديه بشكل كبير؛ نتيجة إخفاقاته وهزائمه المتتالية وفقدانه السيطرة على الأرض، لكن على الرغم من ذلك ما يزال التنظيم يمتلك إمكانات مالية تتراوح بين (100–300) مليون دولار. واستمر التنظيم في سعيه لإحياء نشاطه من جديد واكتساب زخم عالمي من خلال الإنترنت وغيره من الوسائل، حيث يتطلع إلى إعادة تأسيس قدراته على العمليات الدولية المعقدة. والفروع الإقليمية التابعة له تُواصلُ اتباعَ استراتيجية «التخندق» في مناطق النزاع باستغلال المظالم المحلية.

التوقعات المستقبلية للحراك الإقليمي

المشهد السياسي

التوقعات المستقبلية للمنطقة العربية

● المشهد اللبناني:

1. يسير لبنان على طريق الانهيار التدريجي، المجهول السرعة والمدى، والذي يترجم:

أ. **اقتصادياً**: بازدياد نسبة الجوع والبطالة في ظل ضعف مقومات الصمود الاجتماعي – المعيشي، وانهيار متزايد للمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية، وشحّ تدريجي في عدد من المواد الرئيسية.

ب. **سياسياً**: بتأزّم الأحزاب، على درجات متفاوتة، واهتزاز التحالفات فيما بينها، واهتزاز القناعة بالنظام السياسي اللبناني، في ظل زيادة حضور المؤثرات الخارجية وتأثيراتها.

ج. **أمنياً**: بخطر الانفلات الأمني؛ نتيجة الأزمة المعيشية، واحتقان داخلي متزايد، وتوترات أمنية مصنوعة للتعمية، وصناعة ملفات إرهاب لحرف التركيز عن الاحتقان في الساحات المسيحية والسنية والدرزية، وتحويله إلى احتقان سنّي – مسيحي، واستخدام هذه الملفات لاستدراج الموقف الأمريكي؛ بُغية تليين موقفه للتعاون على مكافحة الإرهاب (الشعار ذاته الذي سوّق على أساسه الاتفاق النووي عام 2015).

2. ويُتوقع تزايد الضغوط على لبنان، من خلال تزايد العقوبات على شخصيات سياسية لبنانية، في إطار قانون ماغنتسكي؛ للوصول إلى سحبه كورقة تفاوضيّة بيد إيران، وازدياد الدعوات الداخلية لتطبيق «اللامركزية الإدارية الموسعة»، التي تلامس الفدرالية كبديل عن التقسيم في ظل زيادة التوتر، والتعبير عن صعوبة التعايش في ظل ممارسات وضع اليد على البلاد وانكفاء المكونات لحماية مناطقهم.

3. كما يتوقع أن تُوظّف عناصر قرار المحكمة الدولية، عبر مجلس الأمن الذي سترفع له المحكمة تقريرها؛ لزيادة الضغط على الفرقاء المعنيين بالقرار، كما يمكن الإفادة منها في مسار التفاوض الأمريكي – الإيراني، المتوقع بين يدي الوصول إلى تسوية.

● **المشهد اليمني:**

سيناريوهات مستقبل الصراع في اليمن، ما زالت مرتبطة بتأثير السياسات السعودية والإماراتية والإيرانية والأمريكية. والمتوقع أن يشهد العام 2021، نهاية التدخل العسكري المباشر للتحالف العربي بقيادة السعودية. أما على صعيد علاقة الأطراف اليمنية فيما بينها، فقد يشكل اتفاق الرياض حال نجاحه، نموذجاً مقارباً للتسوية مع جماعة الحوثي، الذي لا يشي المدى القريب بحدوث أيّ انفراج حقيقي في سمائه التي تلبّدت بدخان الصواريخ والقصف الجوي، ما لم تحدث تطورات مفاجئة.

● **المشهد الأردني:**

فيما يتعلق بمستقبل جائحة كورونا في الأردن، يُتوقع أن تستمر الأزمة الصحّية في النصف الأول من العام 2021، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فميراث كورونا لا يختلف عن ميراث ترامب، قيْد أُنملة .. إرثٌ كان كارثيّاً، في مفاعيله السياسية، وارتهاناته الاقتصادية، وارتداداته الاجتماعية، وأوضاعه الصحّية والتعليميّة.

● **المشهد الفلسطيني:**

يُرجّح السيناريو المتمثل في بقاء الوضع السياسي مُعقّداً دون حل للمشكلة التي أفرزت تداعياتٍ خطيرة على الساحة الفلسطينية، والمتمثلة بالانقسام الفلسطيني. فيما يُتوقّع حدوث تغيراتٍ إيجابية بسيطة على مستوى العلاقات الخارجية الفلسطينية، خاصة العلاقة الأمريكية-الفلسطينية، وبقاء العلاقة متوترةً مع الدول العربية التي انخرطت بملف التطبيع، مع توقّعٍ لتنامي العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في العام القادم، واستمرارٍ للاستيطان، وثبات معدلات الجريمة فلسطينياً، وتراجعٍ للوضع التعليمي، واستمرار للأزمة الاقتصادية.

● **المشهد في القرن الإفريقي:**

في حالة فوز ائتلاف حزب الازدهار في الانتخابات القادمة، سيعمل آبي أحمدي

خلال المرحلة التي تعقبها على تهدئة الخلاف مع مصر في ملف سد النهضة. فإثيوبيا، إذا أنجزت خطة الملء الثانية للسدّ تكون قد تجاوزت آخر نقاط الخلاف الجوهرية مع مصر؛ فالخلاف تمحور حول أربعة قضايا رئيسة هي: معارضة بناء السد؛ طلب المشاركة في تمويل السد وبنائه؛ المشاركة في إدارة وتشغيل السد؛ فترة ملء السد. وفعلياً، سيبقى الخلاف حول الفترة الأخيرة من ملء السد، ولن يضير أثيوبيا شيءٌ، آنذاك، إذا مددت هذه المرحلة لعام 2025م. ولجملة هذه العوامل، يرجح ألّا ينجرف آبي أحمدي نحو التصعيد في ملف سد النهضة.

فيما يتوقع أن يُتاح للحكومة الصومالية أن تقترض المزيد من الأموال من المؤسسات المالية الدولية، عقب تمكّن النائبة في الكونجرس إلهان عمر من إقناع الكونجرس الأمريكي بشطب الديون المترتبة على الدولة الصومالية (البالغة ملياراً ونصف دولار أمريكي)، وتمكّن الحكومة الصومالية من سداد مستأخراتها المستحقة للبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)؛ بتعاون نرويجي.

- **المشهد التونسي:**

يُستبعد وقوع أي نوع من الانقلاب العسكري، فالمؤسسة العسكرية التونسية اعتادت البقاء بمنأى عن التدخل في السياسة، وارتضت ذلك، وقد تراكمت الإصلاحات داخلها بعد الثورة بما رسَّخ لديها هذه القناعة. ولذلك، وحال تَنكُّب الفاعلين لما أسميناها الطريق السالكة، فإننا نرجّح أن تُراوح الأوضاع بين سيناريو تدويرٍ صعب للأزمة الحالية، تصل فيه المنظومة الحاكمة برمّتها خائرة القوى إلى استحقاق الانتخابات المحلية سنة 2023، وإلى استحقاق الانتخابات العامة سنة 2024. أما سيناريو الانتخابات السابقة لأوانها، فلا أحد يُفضّله حالياً؛ خوفا من خسارة المواقع، وتكرار نفس المشهد المفتّت، وصعود أسوإ ما في المنظومة القديمة. لكنه خيار قد يُلجأُ إليه، حتى دون تغيير قواعد اللعبة؛ خوفاً مما هو أسوأ منه.

أما سيناريو الانهيار والانفلات، فلا أحد بإمكانه توقّع مخرجاته..!!

● المشهد الجزائري:

تتمثل السيناريوهات المستقبلية في الجزائر، بما يلي:

1 - **خروج تبون من المشهد بمسار دستوري:** وهذا السيناريو يندرج ضمن خيارات الحلّ الدستوري إذا استحال على رئيس الجمهوريّة أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن. ويبقى هذا السيناريو مُحتملاً جدّاً، خاصة إذا كان المانع هو الوفاة. وقد تكون هذه مرحلة توافق ضمن مسار حوار وطني شامل بين القوى السياسية، يدفع القوى الحاكمة إلى ترتيب أوراقها، وترتيب المشهد السياسي بشكل مدني. والهدف منه هو إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وتصفية موروث النظام السابق بسلاسة، إلا أنها تستهدف كذلك تقديم النظام نفسه للدول الغربية وأميركا كنظام سياسي أكثر انفتاحاً، من خلال اعتماد الدستور الجديد؛ ما يوفر فرصاً جديدة مع الأطراف الداعمة للاقتصاد الجزائري.

2 - **استعادة روح الحراك من جديد:** هذا السيناريو يعني العودة إلى المربع الأول الذي انطلق الحراك منه، وهو الحالة الصحية للرئيس، إن قررت السلطة الاستمرار في الأوضاع دون تطبيق المادة 102 وإعلان حالة شغور المنصب الرئاسي، خاصة مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها كوفيد 19 في ظل فشل السلطة في تسيير الحقل السياسي. ويبقى هذا السيناريو مطروحاً حال فشل جميع محولات احتواء الأزمة.

3 - **تأسيس قيادة جماعية:** هذا السيناريو تم تطبيقه سنة 1992، من خلال تأسيس المجلس الأعلى للدولة. حيث تشير بعض التقارير إلى أن ضباط المؤسسة العسكرية في اجتماعات دائمة للبدء في إدارة مرحلة انتقالية جديدة، تتجه نحو تأسيس سلطة جماعية تتكون من مدنيين وعسكريين. لكن هذا السيناريو يبدو مستبعداً؛ لأنه يستدعي عودة المؤسسة العسكرية إلى واجهة الأحداث، بينما تسعى لإدارة الدفة من الخلف؛ لأن هذا التوجه سيضعها في أزمة حقيقية سواء من الداخل أو الخارج على حد سواء.

● المشهد المغربي:

يُتوقع أن يتعافى المغرب ويشهد نمواً اقتصادياً تدريجياً. فيما ستكون سنة 2021 سنة

انتخابية بامتياز، فلأول مرة في تاريخ المغرب، ستجرى الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والتشريعية في سنة واحدة.

● **المشهد الليبي:**

تخضع إمكانية الوصول إلى حل سياسي بنسبة جيدة، ولو لفترة من الزمن، إلى عوامل عديدة منها:

1 – إصرار البعثة رفقة لجنة الحوار على جعل تاريخ 24 كانون أول 2020 موعداً غير قابل للتغيير لعقد انتخابات تشريعية جديدة في البلاد، على الرغم من عدم وضوح القاعدة الدستورية التي ستجرى عليها هذه الانتخابات.

2 – نجاح المسار الاقتصادي والعسكري بنسبة كبيرة، وهما مساران مؤثران بدورهما في التمهيد لحل ديبلوماسي. –3 تجهيز العديد من الأطراف السياسية المؤثرة لمشاريع وتكتلات سياسية بغرض دخول سباق الانتخابات المقبلة التي حدد تاريخها سابقاً.

4 – دخول الكثير من الأطراف على خط المنافسة على مناصب المرحلة السياسية التمهيدية، التي من المزمع أن تمتد لسنة ونصف، مع اتضاح أن ثمة تركيزا كبيرا من تحالفات مختلفة على الصفقات السياسية لحسم هذا التنافس، بدل الاحتكام لمآلات النزاع المسلح، حالياً على الأقل.

5 – بقاء ستيفاني وليامز على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بعد اعتذار الدبلوماسي البلغاري نيقولاي ملادينوف عن تولي منصب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، بعد أن وافق مجلس الأمن على تعيينه. فبالرغم من أن الخطة التي تعمل عليها ستيفاني قد وضعت خطوطها العريضة بشكل رئيسي أيام ولاية المبعوث السابق «غسان سلامة»، وكذلك بناء على مخرجات مؤتمر برلين، إلا أنه كان من الواضح التأثير الكبير لـ«ستيفاني» على تسارع اللقاءات والبرامج التنفيذية لتلك الخطة؛ كما يبدو واضحاً أنها استطاعت التوفيق بين دورها على رأس البعثة ودورها كدبلوماسية أمريكية يمكنها أن تؤمن نوعاً من الدعم الأمريكي لخططها. وحتى الآن، نجحت «ستيفاني» بشكل كبير في تمرير ما أرادت تمريره في كل من المسارين الاقتصادي والعسكري، من مسارات الحوار بين أطراف النزاع، وهما مساران مهمان لنجاح المسار السياسي، وإن

كان الأخير لا يبدو أنه قد تجاوز نسبة 30% من الاستحقاقات المنتظرة منه.

6 – حتى الآن لا يبدو أن ثمة تجهيزاً كاملاً لحرب أخرى، خاصة مع ما يضعه الوجود التركي من عوائق ضدّ أي هجوم جديد لقوات حفتر غرب سرت، كما لا تبدو روسيا متشجعة بشكل كبير لمثل هذا الخيار.

7 – التحول في الموقف المصري إلى مسار أكثر ديبلوماسية، فيبدو أن مصر أدركت أن مشروع التعويل على حفتر أو أي من خلفائه للسيطرة عسكرياً على طرابلس قد فشل بشكل كبير جداً، علما بأن مصادر عديدة أكدت أن مصر لم تكن متشجعة لهذا الخيار منذ البداية، وأنها اضطرت لدعمه نظراً لإصرار السعودية والإمارات عليه. لكنّ المصالحة الخليجية الأخيرة؛ أدت لإدراك مصر لخسارتها الكثير من نفوذها في المنطقة لصالح الإمارات، بعد أن أصبحت الأخيرة على رأس مبادرات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وكذلك دورها الذي يبدو منافقاً في الموقف من سدّ النهضة؛ ومن ثم التنبؤات التي تنذر بخسارة مصر للكثير من نفوذها ومواردها في مضيق السويس، بعد أن باعت جزيرتي تيران وصنافير للسعودية؛ وعقب بدء الكيان الصهيوني إنشاء خط بحري لنقل الغاز إلى أوروبا عبر قبرص، وعدم استفادة مصر من أي من التحالفات القائمة في معركة تقاسم الحدود البحرية شرق المتوسط.

باختصار، يمكن القول بأن مصر أصبحت تدرك بأنه أصبح يقع على عاتقها أن تحدد خطوط سياستها الخارجية بالنظر لمصالحها الداخلية أولاً، نظراً لخسارتها الكثير في ظل تحالفاتها مع دول الثلاثي الخليجي (البحرين والسعودية والإمارات). ولعل زيارة وزير الداخلية فتحي باشاغا إلى مصر، واستضافة مدينة الغردقة المصرية لاجتماعات اللجنة الأمنية المتفرعة عن اللجنة العسكرية، وكذلك استضافة القاهرة لجلسات الحوار الاقتصادي، ومن ثم الزيارة الأخيرة رفيعة المستوى لوفد مصري أمني واستخباراتي وديبلوماسي إلى طرابلس، ينبئ بمسار جديد لمصر في التعامل مع أطراف النزاع في ليبيا، ويجعلها أقرب لاستخدام الديبلوماسية في الحصول على مصالحها، ودعم حلفائها داخل ليبيا على أسوء تقدير. صحيح أنه وفي ظل غموض الموقف الإماراتي مما يحدث في ليبيا، وعدم وجود دليل على قطيعة نهائية بين التأثير الإماراتي على مصر في ظل استمرار حاجة الأخيرة إلى الأولى خاصة اقتصادياً، وعدم وجود قرائن على قطيعة بين الإمارات وحفتر تحديدا، تظل إمكانية تأرجح مصر لصالح دعم حلول عسكرية

غير مستحيلة على أقل تقدير، لكن يمكن، في القريب العاجل، الاطمئنان لدور مصري داعم لمسار سياسي لحلّ الأزمة الليبية، وإن اختفى وراءه الحرصُ على دعم حلفائها ومصالحها بالدرجة الأولى.

يعتبر خيار التحول إلى حرب أخرى متأرجحاً حتى الآن، لكنه خيار ممكن أيضاً، وهو خيار قريب بقدر ما يبدو بعيدا، وممكن بقدر إمكان الحل السياسي، حتى بعد تحققه.

وفي ظل تأرجح جميع الخيارات بخصوص مستقبل الشأن الليبي، يجب على القوى المختلفة تقديم الكثير من التنازلات والتفاوض بشكل مباشر من أجل حل الإشكاليات القائمة بينهم، خاصة في المنطقة الغربية، التي يمثل فيها الصراع على السلطة والنفوذ السبب الوحيد وراء التصارع بين قياداتها التي وحدها هجوم حفتر على مدينة طرابلس. فتوازن القوى بين جميع هؤلاء القادة، يلعب دوره في عدم وجود تصادم عسكري حتى الآن. لكن، لا يمكن التعويل على هذا التوازن طويلا، إذ يمكن لشرارة بسيطة أو عمل غير مخطط له وغير محسوب، أن يشعل مواجهة لا تحمد عقباها، وعلى قدر ما يمكن تفهمه من أسباب حقيقية مشروعة للنزاع مع مشروع حفتر، لا توجد أسباب حقيقية ووطنية تبرر الصراع ما بين القيادات الرافضة لمشروعه؛ هذا الصراع الذي من شأنه أن يشتعل في أي وقت، حتى بعد التفاهم على مرحلة انتقالية جديدة، لا يمكن أن يعود بالنفع لأي من هذه القيادات فضلا عن أن يعود بالنفع على الشعب الليبي، الذي عاش أكثر من 7 سنوات في ظل الفوضى العارمة، والأوضاع الاقتصادية السيئة، وغياب التنمية، وتصاعد الشرخ الاجتماعي بين مكوناته، والعيش في حالة من الضغينة والكراهية.

- **المشهد السوداني:**

في ضوء تطور الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، يتوقع على الصعيد السياسي أن يطرأ تحسن في أداء السلطة، عقب تشكل مجلس شركاء الفترة الانتقالية، الذي أسس ليكون مجلساً تنسيقياً بين أطراف الفترة الانتقالية من المدنيين والعسكر والحركات المسلحة الموقعة على السلام، إزاء حراك جماهيري من التيارات التي تعارض الحكومة الانتقالية، وتطالب بالمشاركة في السلطة مثل تيار الإسلاميين، وربما تتوتر العلاقة بين رئيس الوزراء المدني وبعض قيادات الحركات المسلحة الطامحة لتغيير

الحاضنة السياسية.

على المستوي الأمني، ربما تستمر حالة الصراع بين بعض المكونات القبلية، خاصة في مدن شرق السودان، بسبب الإخفاق في التوصل لحلّ مُرضٍ، ولعدم إزالة أسباب الصراع الحقيقية، المتعلقة بالموارد والمشاركة السياسية، كما أن تسييس مؤسسة القبيلة الاجتماعية قد تجعلها حاضرة بقوة في الفعل السياسي بالسودان. على صعيد العلاقات الخارجية، وخاصة دول الجوار، يُتوقع تراجع عمليات التصعيد العسكري التي تشهدها الحدود الشرقية مع إثيوبيا؛ في ظل الجهود الثنائية لحل مشكلة الحدود، أواخر كانون أول من العام 2020. كما يتوقع تطبيع العلاقات مع دول المنظومة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد رفع السودان من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، بالإضافة إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل بحلول 2021، حيث أضحى التواصل بين العسكر في السودان والولايات المتحدة الأمريكية الوسيطة وإسرائيل علنياً ونشطاً في الآونة الأخيرة.

وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، يُتوقع استقرار سعر الصرف نظراً للمنح المنتظرة من شركاء السودان والدول المانحة؛ ما قد يتأدّى عنه زيادة الإنتاج بالقطاع الزراعي وجلب الاستثمارات الأجنبية، إن جرى تغيير سياسات الاستثمار الحالية بأخرى تشجيعية، مع ضمان استتباب الأمن.

كما يتوقع استمرار التفاهمات بين المدنيين والعسكر، بشأن المؤسسة الاقتصادية العسكرية العملاقة وأيلولتها لولاية وزارة المالية، خاصة أن الكونغرس الأمريكي أصبح يهتم بهذا الملف؛ لتمكين المدنيين من التحول الديمقراطي، وتقليص نفوذ العسكر. فقد بات أيّ تحسن على المستوى الاقتصادي مرهوناً باشتراطات وعوامل خارجية وداخلية، تتعلق باستتباب الأمن وهيكلة السودان في المجتمع الدولي.

● **المشهد الإقليمي للتنظيمات المتشددة:**

– في ضوء التأثير المهم لتصفية قيادات رئيسية لدى التنظيمات المتشددة، يرجّح أن تسعى لتعويض خساراتها في المرحلة القادمة، لكن الأمر لن يكون سهلاً في ظل حملات الاستهداف المتواصلة والاختراقات الأمنية التي كانت سبباً رئيسيا في تصفية الكثير من قياداتها.

– يرجح أن يستفيد تنظيم «داعش» من انسحابات القوات الأمريكية التي تنفذها القوات الأمريكية من مناطق في العراق، والتي تترك فراغاً يساعد التنظيم على التحرك بسهولة.

– من شأن استمرار الإجراءات العدائية المستفزة والمواقف المتطرفة التي تصدر عن مسؤولين غربيين كتصريحات الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون، أن يعزز ردود فعل متطرفة تستفيد منها التنظيمات المتشددة وتوفّر لها بيئة خصبة تنشط فيها للاستقطاب وتجنيد المؤيدين.

– يرجّح أن تسعى التنظيمات المتشددة للاستفادة من حالات الانسداد السياسي في المنطقة العربية، من أجل ترويج طروحاتها وكسب المؤيدين والمتعاطفين. فالإحباط وتراجع الحريات وتزايد القمع واستخدام القبضة الأمنية ضد المعارضين السياسيين والمطالبين بالإصلاح في العالم العربي وما ينجم عنه من تراجع الثقة بإمكانية تحقيق الإصلاح بالوسائل السلمية والديمقراطية، يوفّر بيئة خصبة لنمو الأفكار الجذرية والمتشددة. كما ستسعى تلك التنظيمات للاستفادة من أجواء الغضب الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تفاقمت بتأثير أزمة كورونا، إذ تزايدت معدلات الفقر ونسب البطالة ووصلت مستويات قياسية في بعض الدول العربية.

المشهد الاقتصادي

1 - التوقعات المستقبلية الإجمالية

تساوقاً مع هجرة رؤوس مالية إيرانية من الإمارات، يُرجح أن يتراجع دور المتغيِّر الاقتصادي في العلاقات الثنائية بين الإمارات وإيران، كما يُرجح دخول العلاقة بينهما مرحلة الحيطة والحذر؛ بفعل الحضور الاستخباراتي الإسرائيلي في الإمارات، فلا يمكن لإيران التغاضي عن حضور «الموساد» بجوارها، ولا يمكن لأبو ظبي ضمان عدم استخدام المخابرات الإسرائيلية أراضيها مسرحاً لعملياتها. إلا أن الإمارات، وإنْ انتقدت الاتفاق النووي الدولي مع إيران، فإنها لا ترغب باستعدائها. يعزز ذلك اجتماع مسؤولين أمنيين من الإمارات وإيران في العاصمة طهران. وأعلنت الإمارات عن عودة قواتها المشاركة في حرب اليمن. بينما، لا يُعدّ خروج جيش الإمارات من جبهات القتال في اليمن، توقُّفاً لدور أبوظبي في التحالف، أو حدّاً من تأثيرها على أرض الواقع؛ لاعتمادها على وكلاء وشركاء محليين، مثل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي.

وفيما ثمنت الإمارات جهود الكويت وأمريكا لتعزيز التضامن في الخليج العربي «المصالحة الخليجية)، يتوقع تقدير دولي أن تزدهر العلاقات بين أميركا بايدن والإمارات، حال إجراء الأخيرة بعض التعديلات على سياساتها. ومن أهم الملفات التي ستحكم طبيعة هذه العلاقة: القضية الفلسطينية والصراع مع تركيا ومصير الأزمة الخليجية، وموقف أبوظبي من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. واستشرف التقدير حدوث تغير جذري لسياسة الإمارات في هذه الملفات.

ويرجح أن تسهم اتفاقية التطبيع الإماراتية مع «إسرائيل» بالمزيد من العزل للقضية الفلسطينية عن محيطها العربي، وبخاصة بعد أن أسهم بهرولة ثلاث دول عربية للحاق بقطار التطبيع، الذي توفر له مناخ أمني، بفعل جائحة كورونا، لا مثيل له.

كما يُرجح أن تتزايد استفادة «إسرائيل» من التطبيع مع الإمارات على كافة المستويات، بعد انكسار الطوق الذي كان مضروباً حولها منذ عقود. فعلى سبيل المثال؛ كان مجلس

حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قد دعا الشركات العالمية إلى عدم التعاون مع منظومة المستوطنات بعد وضع قائمة بأسماء 112 شركة عالمية على «القائمة السوداء» لتعاملها مع منظومة المستوطنات، في آذار 2020، قبل توقيع الحكومة ومؤسسات إماراتية عشرات الاتفاقيات مع شركات تتبع لمنظومة المستوطنات. وتؤكد قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية وغير قانونية، وجريمة حرب. وباستثناء أميركا والإمارات، تقاطع دول العالم منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

ومن المرجح أن تراجع الإمارات سياستها الاقتصادية في الإنفاق، مع التركيز على المزيد من الشراكات الاقتصادية والحوافز للمستثمرين لتجاوز تداعيات جائحة كورونا. فيما يُتوقع أن تخفف الإمارات من الاشتراطات الصحية والإغلاق في المجالين الجوي والبري مع الدول التي حظرتها بسبب فيروس كورونا؛ لتيسير حركة التجارة والإمدادات لسلاسل التوريد والتصدير، كما فعلت مع تركيا منتصف ديسمبر 2020.

إن استشراف المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، مِن أعقد المقاربات الكأداء التي قد يتصدى لها المحللون؛ لما يكتنف المنطقة من نزاعات وصراعات، ولغياب تكتل جامع لدول المنطقة؛ ولكونها بؤرة لتجاذبات الأقطاب العالمية والدول الإقليمية المحورية. وقد عزز من صعوبة هذا الأمر أن المكوّن العربي يعاني من حالة من التشتت والتشرذم غير مسبوقة، منذ الحرب العالمية الثانية.

وتسعى الدول الإقليمية المحورية لاستثمار حالة الفراغ الاقتصادي للمشروعات الكبرى في المنطقة، مثل تركيا، وإيران، والكيان الصهيوني، ذي المشروع الأشد تدميراً للمنطقة، وهو المشروع «الشرق أوسطي»، الذي يعتمد على دمج الكيان الصهيوني في اقتصاديات المنطقة. وقد شهد عام 2020 توقيع عدة اتفاقيات لتطبيع أربع دول عربية مع الكيان الصهيوني، على الصعيد السياسي والاقتصادي؛ الأمر الذي يعد دعماً قوياً للمزيد من تفعيل المشروع الشرق أوسطي على الأرض. وقد تكون المهمة ممكنة في ضوء سرد مجموعة من التوقعات الاقتصادية للدول المتشابهة، مثل منطقة الخليج، أو منطقة المغرب العربي، أو الدول ذات الدخل المتوسط، أو الدول منخفضة الدخل، ولا يغيب عنا بطبيعة الحال وضع كل من تركيا وإيران.

فمنطقة الخليج لديها أجندة مشكلات اقتصادية ومالية خلفتها أزمة انهيار أسعار النفط، وكذلك التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، وبشكل عام، ستعاني منطقة الخليج في الأجلين القصير والمتوسط، من ارتفاع المديونية العامة، في ظل استمرار العجز في الموازنات، وبخاصة أن السياسات المالية في منطقة الخليج، قد حسمت أمرها من حيث الاعتماد على سياسة الاقتراض لتمويل احتياجاتها المالية والاقتصادية، كما أن خطتها للتنوع الاقتصادي يُشك في أن يكون لها أثر يمكن الاعتماد عليه في تغيير واقعها الاقتصادي نحو الأفضل؛ لمحدودية مواردها الطبيعية، باستثناء النفط؛ فضلاً عن معضلتها الأكبر، المتمثلة في ندرة الموارد البشرية المدربة. ناهيك عن الاستنزاف المتعلق بالإنفاق المرتفع على التسلح والمتطلبات الدفاعية؛ بُغية تأمين منابع النفط.

كما أن البعض يأمل في أن تفضي المصالحة الخليجية، التي أُنجزت مطلع كانون ثاني/ يناير 2021، إلى الحدّ من نفقات التسلّح في دول الخليج، وإنْ نسبياً. لكنّ ذلك يظل مَحضَ احتمالٍ يحتاج إلى واقعٍ إقليمي آمنٍ ليؤكده. فثمة عامل ماثل للعيان، ما زال يؤجج عمليات الإنفاق على التسلح لدى غالب دول الخليج، يتمثل في الخطر الإيراني؛ وهو الذريعة التي تستغلها أمريكا والغرب في استمرار تسويق صفقات السلاح لدول الخليج.

وإجمالاً، يرجح أن تشهد دول الخليج، خلال العام 2021 وضعاً اقتصادياً مأزوماً.

أما دول المغرب العربي (المغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، وليبيا) فهي تعاني من وضع اقتصادي غير مواتي، وبخاصة الدول النفطية في ليبيا والجزائر، بسبب انهيار أسعار النفط، وتعاني تونس من حالة عدم استقرار سياسي وتراجع معدلات أدائها الاقتصادي، أما المغرب، فيخطط لها وللجزائر أن تخوض في حلقة جديدة من الصراع حول صحراء البوليساريو، وهو ما يعني استنزاف مواردهما الاقتصادية. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي النزاع في ليبيا فسيكون أمام الاقتصاد الليبي مرحلة جديدة من إعادة الإعمار، والبحث عن مصادر للتمويل قد يُلجئها إلى الاقتراض ما لم تتوصل إلى حلول للحصول على أرصدتها المجمدة في الخارج.

وفيما يخص دول المشرق العربي ذات الدخل المتوسط، فإن أزمتها المالية تكتنف نُظُمها الاقتصادية، سواء في مصر أو العراق أو الأردن. وتعول هذه الدول على إنهاء جائحة فيروس كورونا، وعودة أسعار النفط إلى معدلات مرضية، كي ينشط اقتصاد الدول النفطية، وبالتالي تنعكس آثارها الإيجابية على دول المشرق العربي، فتستفيد من

استئناف النشاط في السياحة، وتصدير العمالة للخليج، ومن المساعدات التنموية. وإن كانت سورية والعراق تمثلان وضعاً خاصاً لعدم استقرارهما سياسياً وأمنياً؛ ما يعني استمرار تدنّي الأوضاع الاقتصادية في دول المشرق العربي ذات الدخل المتوسط في العام 2021.

وبخصوص ذلك القسم المنسي من منطقة الشرق الأوسط، المتمثل بالدول منخفضة الدخل، أو الأقل نمواً، وإن كانت التقديرات تذهب إلى أنها سوف تحقق نمواً إيجابياً في العام 2021 بنحو 0.5%، لكن هذا المعدل لا يتناسب مطلقاً مع الاحتياجات التنموية للنهوض بشعوبها، وتضم هذه المجموعة: السودان، واليمن، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر.

أما فيما يخص الواقع الاقتصادي للدولتين الإقليميتين المحوريتين: تركيا وإيران؛ فلعل تركيا الأوفر حظاً في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، إذْ يُتوقع لها أن تحقق نمواً اقتصادياً بحدود 3.5%. ولكن السياسة المالية التي انتهجتها تركيا في الشهور الأخيرة من 2020، سوف تؤدي إلى رفع معدلات التضخم ورفع تكاليف الإنتاج، بسبب رفع سعر الفائدة إلى 17%. ويبقى التخلص من جائحة فيروس كورونا مُحدداً مهماً للاقتصاد التركي، لعودة النشاط السياحي والخدمي كما كان قبل الأزمة. لكنّ ما يَميز تركيا من باقي دول المنطقة هو امتلاكها لقاعدة إنتاجية قوية.

ولا نحسب أن عام 2021 في إيران سيشهد مخرجاً لها من أزمتها الاقتصادية، وإن كان يتوقع أن يتم فيه العودة إلى مائدة المفاوضات مع أمريكا وأوروبا، ولكن إيران لديها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحجوبة خلف ستار العقوبات الاقتصادية.

ختاماً؛ إن منطقة الشرق الأوسط ستظل بؤرة مشتعلة، بسبب النزاعات المسلحة، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من دولها، ما يؤكد على استمرار أزمتها الاقتصادية. وتحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى واقع صحيّ، مُستقلّ عن التدخلات الدولية والإقليمية.. وإلى واقعٍ .. لا استبداد فيه، كي تنتعش اقتصادياً.

.. آنئذٍ؛ يمكنها توظيف مواردها الاقتصادية العديدة على نحوٍ واعدٍ لمستقبل شعوبها.

2 - التوقعات المستقبلية التفصيلية

حول أداء معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2021، يتبنى تقرير منظمة الإسكوا سيناريوهين، المتشائم والذي يقدر النمو بنحو 2.8%، والمعتدل والذي يقدر معدل النمو بنحو 3.5%. ونظراً للتفاوت في الأداء الاقتصادي لدول المنطقة العربية، فمن المتوقع أن يكون معدل النمو بمنطقة الخليج في عام 2021، بحدود 2.1% حسب تقديرات السيناريو المتشائم، و2.3% حسب تقديرات السيناريو المعتدل. ويتوقف ذلك على مدى استعادة معدلات إنتاج النفط، وإعادة الزخم لأسعار النفط في السوق الدولية.

أما توقعات معدل النمو لعام 2021، في ظل جائحة كورونا، للدول التي تعيش نزاعات مسلحة في المنطقة العربية، فتتراوح ما بين 3.1% و3.9%. أما الدول منخفضة الدخل، فيتوقع أن يصل فيها معدل النمو لنسب تتراوح ما بين 0.4% و0.5%.

وفيما يتعلق بتوقعات النمو الاقتصادي في تركيا في عام 2021، تذهب وكالة فيتش لأن يصل معدل النمو الاقتصادي التركي في 2021 إلى نسبة 3.5%، وبخاصة بعد تحقيق حالة من الانتعاش الاقتصادي في النصف الثاني من العام، أما البنك الدولي فهو أكثر تفاؤلاً، فيقدر النمو الاقتصادي لتركيا في 2021 بنحو 4.5%، وفي عام 2022 بنحو 5%.

تُظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 2020 حول تقدير الطلب على النفط في 2020، أنه تراجع بنحو 8.8 مليون برميل يومياً، وأن الطلب على النفط في ضوء الوصول إلى اللقاحات والبدء في تعاطيها في العديد من الدول، لن يكون له أثر ملموس، إلا بعد النصف الأول من عام 2021. وتتوقع الوكالة أن يكون هذا التحسن بزيادة قدرها 5.8 مليون برميل يومياً. ومن هنا، فالدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية، ستظل تعاني من أزمة مالية نتيجة انخفاض الطلب على النفط خلال النصف الأول من 2021، وإن كانت الأسعار في السوق الدولية تشهد تحسناً ملحوظاً مع بداية 2021، حيث ارتفعت الأسعار لتصل إلى متوسط 55 دولار للبرميل، ولكنها مستويات من الأسعار لا تنبئ بخروج الدول الخليجية وإيران من أزمتهم المالية، فضلاً عن التخلص من الآثار السلبية التي تراكمت بميزانيات هذه الدول وارتفاع مديونياتها، بسبب انهيار أسعار النفط منذ

عام 2014، والتي زادت حدتها مع مطلع عام 2020 حيث صاحب انهيار أسعار النفط، التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا.

أما فيما يخص مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية مع الكيان الصهيوني، فلا يعد الأمر جديداً. فمصر والأردن لهما تجارب في التطبيع مع الكيان الصهيوني منذ عام 1979 و1994، ولم يجن أي منهما آثاراً إيجابية من هذا التطبيع. فعلى الرغم من العلاقات الممتدة بين مصر والكيان الصهيوني، وكذلك بين الكيان الصهيوني والأردن، لم تتوقف عمليات التجسس من قبل الكيان الصهيوني على كل من مصر والأردن، خلال نحو أربعة عقود، فضلاً عن أن كافة التعاملات الاقتصادية والتجارية التي تمت بينهما مع الكيان الصهيوني كانت في مجملها لصالح الكيان الصهيوني. ولعل اتفاقيات الكويز، وكذلك اتفاق الغاز الأخير، خير دليل على ذلك، حيث تستورد كل من مصر والأردن الغاز من الكيان الصهيوني من خلال اتفاقيات ملزمة بكميات وأسعار ثابتة في حين أن سوق النفط والغاز يتسم بالتغير المستمر في الأسعار. ولما كان التوقيع على هذا الاتفاق قد وقع قبل الانهيار الكبير لأسعار الطاقة في 2020، فقد حققت دولة الكيان الصهيوني مكاسب كبيرة على حساب الاقتصاديين المصري والأردني.. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن ثمة مجموعة من التحديات تفرض نفسها على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، عبر حركة التطبيع المتسارعة من الدول العربية الأربعة (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) مع الكيان الصهيوني، نشير إليها فيما يلي:

بدخول الإمارات ودول أخرى إلى مضمار التطبيع، سيتسابق المطبعون لاسترضاء الكيان الصهيوني وأمريكا، عبر المزيد من الاتفاقيات التي تحاول دمج الكيان الصهيوني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في المجتمعات والدول العربية، وهو ما فشل فيه الكيان الصهيوني على مدار أربعة قرون؛ بسبب يقظة الشعوب ضد مشروع التطبيع. ولكنّ، يخشى من تغلغل استثمارات الإمارات وعلاقاتها التجارية مع دول المنطقة أن تكون الباب الخلفي الذي تمر منه دولة الكيان الصهيوني للمنطقة العربية، بل ومنطقة الشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن الكيان الصهيوني له علاقات اقتصادية وتجارية معلنة مع تركيا، ولكن بعض الدول العربية وإيران ليس لهم علاقات بأي شكل مع الكيان الصهيوني، وإن كان البعض يتحدث عن علاقات غير معلنة بين إيران والكيان الصهيوني.

المعلوم أن الإمارات لها علاقات تجارية واقتصادية كبيرة مع إيران، وتعد الإمارات

الشريك التجاري الثاني لإيران عالمياً، والشريك التجاري الأول عربياً، على الرغم من احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية، وتصل قيمة التبادل التجاري بين الإمارات وإيران لنحو 16 مليار دولار، يميل فيها الميزان التجاري لصالح الإمارات بقيمة كبيرة. وما يخشى منه أن تكون الإمارات هي عراب العلاقات بين الكيان الصهيوني وإيران، حتى وإن تم ذلك من خلف إيران وبدون معرفتها، فالمعلوم أن الصادرات الإماراتية لإيران، هي صادرات غير نفطية، وتعتمد في غالبية مكوناتها على ما يعرف بإعادة التصدير، ومن هنا من السهل أن تكون هذه هي البوابة لدخول سلع الكيان الصهيوني إلى إيران، على اعتبار أنها إماراتية المنشأ.

تؤدي حركة التطبيع المتسارعة في 2020، والتي ضمت أربع دول جديدة إلى مضمار المطبعين مع الكيان الصهيوني، إلى إضعاف المشروعات الإقليمية الأخرى، وعلى رأسها المشروع التركي، كما سينتج عنها موت المشروع العربي، الذي لا ينقصه سوى الإعلان عن موته. ولعل ما تم في 2020 من رعاية أمريكية لمشروعات التطبيع لصالح إسرائيل، مُوجّه بالدرجة الأولى إلى المشروع التركي، وهو ما نلحظه في الصراع الدائر في منطقة شرق المتوسط حول مكامن الغاز الطبيعي.

ستمارس دولة الكيان الصهيوني نفس الدور الذي مارسته الدول الغربية، من تصدير الصناعات الملوثة للبيئة، أو ذات القيمة المضافة الضعيفة للدول العربية، وتحاول السيطرة على الأنشطة ذات القيمة المضافة في مجال إنتاج التكنولوجيا والاتصالات وشبكات المعلومات، وللأسف سوف تحصل دولة الكيان الصهيوني على دعم كامل من قبل أمريكا والدول الغربية.

ستجد الدول العربية التي قبلت بالتطبيع على أمل تحسن أوضاعها الاقتصادية مثل السودان، أو التي قبلت بالتطبيع مقابل تسويات سياسية كما هو حال المغرب، أنهما لم تحصلا على شيء، كما تم في حالة مصر والأردن، فالوضع الاقتصادي والتنموي لكل من مصر والأردن لم يتغير، فكلتاهما دولتان ناميتان متوسطتا الدخل، تعتمدان على الخارج بشكل كبير، وتعانيان من المديونية وعجز ميزان المدفوعات، وتنتظران المساعدات من المؤسسات الإقليمية والدولية.

أما الصراع الحالي، على حصص الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، فلن يكون الأخير، ولكنه المرحلة التي يتصارع فيها من لديهم القدرة على الصراع والمناورة. لكن،

توجد دول أخرى لديها حقوق في هذه المنطقة ولكنها تعيش حالة صراعات ونزاعات مسلحة، كما هو الحال في ليبيا وسورية، أو دول أخرى تعاني من عدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في لبنان. وبلا شك، ما أن تنعم هذه الدول بحالة من الاستقرار السياسي والأمني، حتى تشهد المنطقة مرحلة أخرى من الصراع. ولكن، سوف يتوقف الأمر على آليات هذا الصراع وصوره. فقد تستغل حالة الضعف التي ستكون عليها الدول الخارجة من الصراع، لتقليل حصتها من ثروات الغاز الطبيعي في المنطقة. وقد يكون هناك مجال لترويض كل من سورية وليبيا ولبنان خلال المرحلة المقبلة للدخول في عمليات التطبيع، من أجل الحصول على حصصهم من الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، وبخاصة سورية ولبنان، نظراً لاحتياجاتهما الشديدة للطاقة والموارد المالية، من أجل الدخول في مرحلة إعادة الإعمار.

ومن حيث الاقتصاد العسكري، تتبنى الصناعات الدفاعية التركية استراتيجية للفترة من 2019 – 2023، تأمل في أن تبلغ إيرادات قطاع الدفاع إلى 26.9 مليار دولار، وأن تبلغ قيمة الصادرات إلى 10.2 مليار دولار.